العدد ثلاث وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيار – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

"الضغوطات الإجتماعية والإقتصادية والقانونية للغارمات الاردنيات في المجتمع الأردني من وجهة نظرهن"

(أُطروحة مُقدّمة إلى كُليّة الدّراسات العُليا استكمالًا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في علم الاجتماع– تخصص علم الجريمة)

إعداد الباحثة:

رنده خليل حامد حسين

طالبة دكتوراه في قسم علم الاجتماع– تخصص علم الجريمة/ جامعة مؤته، الكرك، الأردن

اشراف:

الأستاذ الدكتور فايز المجالي

أستاذ علم الاجتماع– كلية العلوم الاجتماعية/ جامعة مؤته، الكرك، الأردن.

جامعة مؤتة, 2022م

العدد ثلاث وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيار – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على الضغوطات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية للغارمات الاردنيات في المجتمع الأردني من وجهة نظرهن، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة لتحقيق أهدافها من خلال تطوير استبانة تكونت من (57) فقرة تهدف لقياس الضغوطات التي تتعرض لها نزيلات مراكز الإصلاح والتأهيل في المجتمع الأردني ، وتكونت عينة الدراسة من (80)نزيلة، يشكلن ما نسبته 4.01 % من مجتمع الدراسة الكلي، ويشكلن ما نسبته 96.71 % من عدد الاستبيانات التي تم تطبيقها.

أظهرت النتائج أن أن المستوى العام للضغوط الاجتماعية والاقتصادية والقانونية التي تتعرض لها الغارمات من نزيلات مراكز الإصلاح والتأهيل في المجتمع الأردني من وجهة نظرهن قد جاءت بمستوى مرتفع، وأوصت الدراسة ضرورة تحديد جهة حكومية تتولى مهام تابعة المؤسسات الإقتراضية بشكل دوري وفقاً لمنهجية واضحة لمنع استغلال عن طريق إيصالات أمانة أو الشيكات وتوفير الضمانة المدينة للسداد، إضافة إلى أنه يجب عى الحكوة طرح تصورات لسياسات حماية اجتماعية للنساء الغارمات والوقاية من الوصول إلى عقوبة السجن من خلال سياسات يساهم فيها الشركاء متعددون لتحقيق الحماية لهن.

الكلمات المفتاحية: الضغوط الاجتماعية، الاقتصادية، القانونية، الغارمات، المجتمع الأردني .

مقدمة:

تعد مشكلة النساء الغارمات مشكلة مجتمعية تستحق المزيد من الدراسات باعتبارها من المشكلات التي يتوقع تزايد خطورتها مع تعقد الحياة اليومية، فهناك عدد من النساء عجزن عن سداد ديونهن، لينتهي الأمر بهن إلى السجون، فعند تعرض الغارمة للسجن فإنها ستعاني من العديد من المشكلات والضغوط الحياتية بعد خروجها، كالمشكلات الاجتماعية متمثلة في تفكك الأسرة والشعور بالغربة عن المجتمع، ومشكلات نفسية كالاكتئاب والقلق والخوف من المستقبل، ومشكلات اقتصادية عديدة خاصة إذا كانت الأم هي عائل الأسرة الأساسي (عبدالمقصود، 2013) .

وإن ظاهرة الغارمات باتت تشكل قلقاً للمجتمع الأردني خاصة وأن أعدادهن في تصاعد، فقد بلغ مجموع النساء الغارمات اللاتي سجلت بحقهن قضايا في دوائر التنفيذ لدى جميع المحاكم في الأردن (56855) غارمة (الوقائع الإخبارية، 2021) .

ومايزيد من المشكلة أن هناك من الغارمات عدن إلى مراكز الإصلاح والتأهيل مرة أخرى على قضايا مشابهة واللواتي وصل اعداد العائدات المتواجدات في مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن وقت إجراء الدراسة (670) عائدة حسب إحصائيات إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن لسنة 2020 (إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل، 2021)- وهذا عدد كبير بالنسبة لعدد النزيلات المحكوم عليهن قضائياً، لذا أصبحت الضرورة ملحة لمعرفة الدوافع التي تؤدي بالغارمات للعودة إلى ارتكاب ماقمن به سابقاً يكتب لها النجاح لأسباب كثيرة لذا لم تستطع أغلب النساء السداد وتحولت القضية إلى مايسمى بالغارمات

وفي دراسة للبنك المركزي أشارت إلى أن النساء في الأردني يشكلن نسبة الثلثين من معدلات الاقتراض في عام 2017، وهو ما يفسر ازدياد حجم المطالبات القضائية للنساء الغارمات، الغير قادرات على السداد، حيث اشار البنك المركزي إلى أن عدد المقترضين النشطين خلال العام ذاته بلغت 397 ألفاً، ثلثيهم من النساء، وهذا الارتفاع في نسبة المقترضات من النساء يعود للدور الذي تلعبه مؤسسات

التمويل الأصغر المنتشرة في المملكة. حيث تقدم تسهيلات لأي مرأة ترغب بالحصول على قرض ولا تشترط وجود كفيل في تلك القروض الصغيرة. وتلك القروض يتم إنفاقها في أيام قليلة، وتتعثر المرأة في السداد مما يعرضها لمطالبات قضائية.

كما كشف مصدر حكومي أن عدد الغارمات الكلي في المملكة وصل إلى (13) ألف غارمة، وأن (43.5%) منهن متراكم عليهم مبالغ تقل عن ألف دينار، كما تشير البيانات الرسمية المتوفرة لدى صندوق المعونة الوطنية، بأن هذا السقف يشمل نحو 5672 سيدة مطلوبة للتنفيذ القضائي.

وعليه، ستقوم الدراسة بالعمل على الكشف عن الوضع الاجتماعي والاقتصادي للغارمات الأردنيات النزيلات في مراكز الإصلاح والتأهيل من وجهة نظرهن.

مشكلة الدراسة

أثرت التحولات الاقتصادية بصفة خاصة على تزايد شرائح الفقراء وتبلورت قضية النساء الفقيرات كإحدى الشرائح السكانية التي تعاني أكثر من غيرها من وطأة هذه التحولات، ويرجع هذا الاهتمام بصورة خاصة بالنساء الفقيرات إلى ما أثارته وركزت عليه المؤتمرات التي تناولت حقوق الإنسان، ومؤتمر السكان والتنمية عام 1994 ومؤتمر بكين للمرأة عام 1995 حيث اعتبر القضاء على الفقر مطلباً أخلاقياً وسياسياً واجتماعياً واقتصادياً (حليم، 2014) .

وتعتبر مشكلة النساء الغارمات مشكلة مجتمعية تستحق المزيد من الدراسات باعتبارها من المشكلات التي يتوقع تزايد خطورتها مع تعقد الحياة اليومية، الأمر الذي دفع بعض الناشطين والجمعيات الخيرية لإطلاق دعوات لمد يد العون لهم، وسداد مديوناتهم، ومما يزيد من حدة تلك المشكلة أن نسبة كبيرة من سكان مصر تحت خط الفقر وكذلك على (خط الفقر المدقع) أي شديد الفقر مما بات من الصعب الوصول إلى تحديد كامل لعدد هؤلاء الفقراء (مسعد، 2013) .

وبالرغم من عدم وجود إحصائيات دقيقة في الأردن عن عدد الغارمات، إلا أن هناك مؤشرات على أن عشرات الآلاف من النساء عجزن عن سداد ديونهن، لينتهي الأمر بهن إلى السجون، وما زالت القضية في حاجة إلى تكاتف الجهود للقضاء على هذه الظاهرة، خاصة مع تزايد الأزمات الاقتصادية نتيجة ارتفاع أسعار السلع والخدمات مع محدودية الدخل المالي والذي قد لا يكفي الاحتياجات المختلفة لأفراد الأسرة في ظل عالمنا المتغير والذي ارتفع فيه مستوى التوقعات والطموحات من متطلبات المعيشة (المعايطة والصرايرة، 2021)،

كما أن مشكلة مواجهة الفقر بين النساء واحدة من القضايا التي تشغل موقعاً متقدماً في سلم الأولويات للمجتمع الدولي، فالفقر يقف عاقبة أمام جهود الدولة في رفع مستوى معيشتها وتحسين نوعية حياتها، فقد يؤدي إلى لجوء السيدات الفقيرات إلى أساليب غير سليمة وغير قانونية لسد احتياجاتهن واحتياجات أسرهن، مما قد يؤدي بهن إلى السجن لفترة تطول أو تقصر ويؤثر ذلك عليهن وعلى أسرهن والمجتمع بأسره (سرحان، 2014) .

فعند تعرض الغارمة للسجن فإنها ستعاني من العديد من المشكلات والضغوط الحياتية بعد خروجها، كالمشكلات الاجتماعية متمثلة في تفكك الأسرة والشعور بالغربة عن المجتمع، ومشكلات نفسية كالإكتئاب والقلق والخوف من المستقبل، وفقدان الثقة بالنفس ومشكلات اقتصادية عديدة خاصة إذا كانت الأم هي عائل الأسرة الأساسي (عبد المقصود، 2013) .

ولقد أكد Salovey & Mayer (2012) على أن للكفاءة الإنفعالية دوراً هاماً في رفع تقدير الذات، ومن ثم التعامل مع المواقف الاجتماعية والمواقف الطارئة والأزمات التي يمر بها الفرد، فضلاً على أن الكفاءة الاجتماعية تؤدي إلى النجاح الاجتماعي، والتكيف السليم مع ظروف الحياة، وهي تضم القدرة على تأكيد الذات، والإفصاح عن الذات، ومشاركة الآخرين في أنشطة اجتماعية، وإظهار الاهتمام بهم وفهم منظور الشخص الآخر، وهي تعبر عن الفاعلية في العلاقات (Driks, Treat & Weersing, 2017) .

وقد أوضحت خليل (2020) أنه يصعب على الغارمة التي تتعرض للسجن التوافق والإنسجام في المجتمع، لذا فإنها تكون بحاجة إلى برامج تساعدها على إشباع حاجاتها الأساسية، ورفع كفائتها الذاتية وتحسين مستوى معيشتها حتى لا تضطر للتوقيع على شيكات بدون رصيد مرة أخرى لذا فإن حل المشكلة في وقت مبكر هو البديل الأمثل .

وأكدت سرحان (2014) أن الغارمة يمكنها تكوين صداقات وعلاقات قوية مع العاملين بالمؤسسات التي ساعدتها في حل مشكلتها وتخطي أزمتها، كذلك فإن تقديم البرامج الإرشادية التي تساعدها على معرفة بعض الطرق المناسبة لزيادة الدخل أمر في غاية الأهمية حتى تتمكن من إشباع احتياجاتها الأساسية ولا تضطر للتوقيع على شيكات أخرى تزيد من أزمتها الاقتصادية، من هنا تسعى الدراسة التعرف على الوضع الاجتماعي والاقتصادي للغارمات الأردنيات النزيلات في مراكز الإصلاح والتأهيل ، فقد أشارت كثير من الدراسات أن المعاناة القاسية في مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية وغلاء المعيشة وازدياد نسبة الفقر والبطالة، كل ذلك من أمور تتصدر هموم ومعانات المواطنين فالوضع الاقتصادي والاجتماعي، يعد عاملاً هاماً في مقدرة الفرد على تلبية احتياجات الأسرة المعيشية (حامد والطنبولي، 2020). كما يعتبر ازدياد معدلات لجوء الغارمات للاقتراض تعد من أبرز المشاكل الرئيسية التي ناشدت كافة تقارير الخبراء الدوليين على ضرورة معالجتها والتخفيف من خطورتها على الأسرة والمجتمع، لما لها من انعكاسات سلبية خطيرة على الأسرة بشكل مباشروهو ما ذكرته دراسة الحسنات والشمايلة (2020). وبناء على الإحصائيات والتقارير التي أشارت إلى مدى انتشار ظاهرة الغارمات في المجتمع الأردني والتي أشارت لها دراسة حامد والطنبولي (2020) برزت الحاجة لدراسة متغيراتها وانعكاساتها على الأسرة، لوضع الحلول والمقترحات لمعالجتها والحد منها، بما ينعكس على استقرار المرأة والأسرة في ذات الوقت.

تساؤلات الدراسة

تسعى هذه الدراسة للإجابة عن التساؤل التالي:

1. ما أثر الوضع الاجتماعي والاقتصادي والقانوني للغارمات الأردنيات النزيلات في مراكز الإصلاح والتأهيل من وجهة نظرهن؟

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة الى التعرف على الأهداف الآتية:

1. الضغوطات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية للغارمات الأردنيات في المجتمع الأردني من وجهة نظرهن.

أهمية الدراسة

الأهمية النظرية: تتمثل أهمية الدراسة النظرية من التالي:

1- تمثل الدراسة الحالية أهمية كبيرة من خلال المعلومات التي سوف يتم الحصول عليها من مصادرها والتي تتناول الوضع الاجتماعي والاقتصادي للغارمات الأردنيات وأثره في التفكك الأسري.

2- تعد هذه الدراسة من الدراسات العلمية التي تبحث في أثر الوضع الاجتماعي والاقتصادي للغارمات الأردنيات النزيلات في مراكز الإصلاح والتأهيل في التفكك الأسري من وجهة نظرهن، مما يزود الباحثين بنتائج قد يُستفاد منها في المجال الوقائي والعلاجي تساعد على إيجاد حلول لازدياد مشكلة الغارمات.

3-تساهم الدراسة الحالية في رفد الاطار النظري والدراسات السابقة التي يمكن الرجوع اليها من قبل الباحثين الآخرين، حول متغيرات الدراسة الحالية وهم الضغوط الاجتماعية والاقتصادية والقانونية للغارمات ومشكلة التفكك الأسري.

4-توفر الدراسة توصيات تفيد المشرعين الأردنيين في استحداث توصيات جديدة وقوانين جديد لمشكلة النساء الغارمات، وتشخيص الأسباب الحقيقية لهن التي تؤدي الى التفكك الأسري وارتفاع معدلات هذه المشكله في المجتمع الأردني.

5-تسهم الدراسة في معرفة مدى قدرة مراكز الاصلاح والتأهيل في تقديم خدمة التأهيل والاصلاح للنساء الغارمات.

6-تعد هذه الدراسة من الدراسات المهمة على المستوى المحلي، حيث أن التفكك الأسري يشكل تهديداً كبيرا للمجتمع الأردني نظرا لاستهدافه عناصر مهمة وهم الأطفال والنساء، مما ينعكس سلباً على كافة النواحي الاجتماعية والاقتصادية والقانونية التي ينشدها المجتمع.

الأهمية التطبيقية:تتمثل أهمية الدراسة العلمية بما يلي:

1- سوف تعمل هذه الدراسة على رفد المكتبة العربية والطلبة والباحثين بدراسة مهمة في مجال الوضع الاجتماعي والاقتصادي للغارمات وأثره في التفكك الأسري .

2- سوف تعمل هذه الدراسة على إثراء البحث العلمي حيث من الممكن أن تفتح المجال أمام مزيد من البحوث ذات الصلة بموضوع الدراسة.

3- من المؤمل أن تساهم هذه الدراسة في الاستفادة بوضع توصيات وتعديلات جديدة لتحسين مشكلة النساء الغارمات، أيضا يؤمل أن تحقق هذه الدراسة استفادة للباحثين من نتائجها لاجراء بحوث أخرى تثري المعلومات بخصوص النساء الغارمات ومشكلة التفكك الاسري.

التعريفات الإجرائية

الغارمات: مصطلح أطلق في الأردن على النساء اللائي يقترضن من شركات التمويل المالي الصغيرة الخاصة، بقيم مالية معينة، بهدف تغطية احتياجاتهن الاقتصادية أو المعيشية، أو تمويل مشروع صغير يحسّن دخل العائلة، أو بدافع من الزوج أو الأسرة، وعندما لا تتمكن المرأة من السداد ترفع قضية عليها أمام المحاكم وتُسجن لحين السداد .

مراكز الاصلاح والتأهيل: هي المراكز التي تعمل على الاحتفاظ بالنزلاء وتأمين الرعاية اللازمة لهم وتنفيذ برامج اصلاحية تساعدهم على العودة الى المجتمع واخرى تأهيليه تمكنهم من العيش الكريم وتشمل الأبنية و المنشآت ومرافق الخدمات وتجهيزها و مستوى الخدمات.

الإطار النظري والدراسات السابقة

الإطار النظري

شهد العالم المعاصر مجموعة من التحولات السريعة والشاملة، وذلك إما بسبب ظهور موجات من التغيرات التقنية والاقتصادية والثقافية، أو بسبب انهيار أيديولوجيات، ومعتقدات ونظم سياسية قد فرضت نفسها على العالم، أو بسبب سيطرة النزعة العالمية Globalization التي تجسدها الأسواق العالمية ووسائل الاتصال الكونية، وما استتبع ذلك من آثار ثقافية وتقنية واقتصادية واجتماعية ذات أثر عميق على مختلف الأصعدة والتكوينات الاجتماعية .وقد انعكست هذه التحولات على المجتمع الأردني وعلى كافة الفئات الاجتماعية، وإن كانت هذه الإنعكاسات متباينة بين شريحة وأخرى، وفئة اجتماعية وأخرى، غير أن الفئات تضرراً هم الفقراء، نظراً لعدم قدرتهم على مواجهة الظروف المستجدة على الساحة، وبخاصة النساء اللاتي يعانين من خطأ الاستهداف والاستبعاد لكونهن فقيرات، وفي إطار الاهتمام بحماية الفئات المهمشة والأولى بالرعاية والتمكين، يتجلى بعد هام وهو مراعاة الاحتياجات النوعية للمرأة الفقيرة، وذلك في مستويات الفقر والتدريب والعمل والبطالة والمشاركة في الحياة العامة، هذه الأوضاع انعكست بدورها على حياة المرأة، وحقها في الحياة الكريمة الأمنة(الحسنات، 2020) .

ومن الملاحظ أن معاناة المرأة من البطالة والفقر والتهميش الاجتماعي أكثر من الرجل، وقد جاء ذلك نتيجة تراكمات تاريخية واقتصادية وسياسية وثقافية، وجعلت البدائل المتاحة لتكيف الرجل على الفقر أكثر اتساعاً واحتمالاً من بدائل المرأة وفرصها، وتزداد وطأة تلك المعاناة على المرأة في المجتمعات الأقل نمواً وتطوراً، إنتاجياً وثقافياً وتشريعياً حيث تكبل تصرفات واختيارات المرأة بالكثير من المحرمات والممنوعات، يرتبط حدها الأدنى بمجرد العمل خارج دائرة الأسرة، والسماح لها بالهجرة بمفردها، ويرتبط حدها الأقصى بحرمانها من أعمال محددة بدعوى أنها أقل جدارة وقدرة من الرجل للعمل بها، أو الحفاظ على نفسها والحفاظ على قيم المجتمع وموروثاته التاريخية(خليل،2020).

وفي إطار المسئولية الاجتماعية للمرأة نجد أنه يفرض عليها واجبات لكل دوائر المسئولية الاجتماعية وعلى الأخص تجاه الجماعة التي تنتمي إليها ولما كانت المرأة تنتمي لعدة جماعات فإنها تتدرج حسب درجة اقترابها منها، وحسب محوريتها في إشباع حاجاتها الأساسية، وفي ضوء معاناة المرأة من هشاشة فرص الحياة ونقص مواردها الاقتصادية وذلك بالتزامن مع عدم قيامها بأعمال تزيد من دخلها، الأمر

الذي تسبب في معاناتها من مشكلات وأزمات متعددة، بالإضافة إلى عجزها عن مواجهة الظروف الحياتية في ظل ارتفاع التكاليف المعيشية، وفي ضوء ذلك عمدت بعض النساء إلى مواجهة تحديات ندرة الدخل بأساليب سلبية كالاقتراض والاستدانة(حليم،2014) .

وفي ظل المشهد الراهن والحافل بالتناقضات على مستويات عدة تتجلى البدائل التي يطرحها الواقع الاجتماعي لبعض النساء الفقيرات مثل كتابة الشيكات والتعهد بدفعها في فترة زمنية معينة، ولكن مع تدني المستويات المعيشية للكثيرات فإنهن يعجزن عن سداد هذه الشيكات أو إيصالات الأمانة ويحصلن على أحكام نهائية، ويصبحن نزيلات للسجون، وفي هذه الحالة تنشأ ظاهرة الغارمات على الصعيد المجتمعي الفقير الذي يعاني قاطنوه من هشاشة فرص الحياة، وتتجلى ظاهرة الغارمات في محاولة من قبل بعض النساء نحو وضع قواعد لمواجهة الظروف الصعبة والحد من هشاشة وضعهن إزائها، وذلك من خلال اتخاذ إجراءات وقائية تحميهن عند وقوع حالات طوارئ، ومن خلال التخطيط لأحداث مثل الزواج أو أو الولادة أو تعليم الأبناء(عبد المقصود،2013).

وفي هذا السياق يؤكد نتسالزي Ntsalze أن المديونية المرتفعة للأسر الفقيرة لها تأثير مباشر على الفقر، ومايترتب على ذلك من ارتفاع الديون، مما قد يؤدي إلى انخفاض الموارد المتاحة لتلبية احتياجات الفقراء، وبذلك فإم كثرة الديون قد تؤثر بشكل غير مباشر على الفقر، وذلك أن الأسر الفقيرة توجه جانباً من الدخل نحو سداد الدين في حين يوجه جزء ضئيل نحو الإنفاق لمواجهة متطلبات الحياة، وتأتي استدانة المرأة في محاولة منها لمواجهة الفقر وإشباع الحاجات الاجتماعية لها ولأسرتها، فالحاجة لفظ يستخدم للإعراب عما يفتقر إليه الكائن الحي، سواء أكانت احتياجات فسيولوجية أم احتياجات ذات طابع إنساني مميز، وبما ينعكس على طبيعة الإنسان، وعلاقته بالآخرين وذلك في إطار إحساسه بالمسئولية الاجتماعية .

يمكن تعريف الغارمين اصطلاحا: "كل فرد استدان لإصلاح حال نفسه أو أسرته دون سراف" (عثمان، 2020)، وتعريف النساء الغارمات بأنهن: "النساء اللاتي عليهن دين لدى طرف آخر، ويؤدي دفع ما عليهن من أموال إلى عدم تعرضهن للسجن أو الإفراج عنهن، إذا كن سجينات (عبداللطيف، 2013).

وتتمثل مشكلة الغارمات في كل من عليها دين ولم تستطع سداده، ولها أطراف وأبعاد كثيرة، ففي المقام الأول ليست مشكلة مالية بقدر ما هي مشكلة أساسها جهل القانون، فالسجينة الغارمة حرمت من حريتها في السجن لسبب مالي يكون في الغالب بتغرير أو ضيق لضرورات المعيشة، والفقر والعوز الشديد والأمية من أهم العوامل التي ساهمت في دفع كثير النساء لذلك. (Fleming, 1993) والغارمات مأساة مجتمعية تحدث بشكل يومي مع عدد من النساء الأردنيات خاصة من هن تحت خطر الفقر، ولها أبعاد اجتماعية واقتصادية وقانونية، كما أن لها تأثير على كيان الأسرة.(Matt, 2004)

عوامل انتشار ظاهرة الغارمات:

من أهم العوامل التي أدت لازدياد أعداد الغارمات تتمثل في:

1- الاستدانة، وهو أكثرها شيوعاً وذلك من أجل شراء مستلزمات الزواج، فتقوم الأم في هذه الحالة بشراء أثاث المنزل والأجهزة الكهربائية من خلال نظام الأقساط الشهرية، ومن ثم تتعثر السيدة في تسديد تلك الأقساط، فيدخل الأمر لساحة القضاء، ومن ثم يتطور الأمر لسجن السيدة بالفعل لعدم مقدرتها على السداد ما لم يتدخل أهل الخير..(Mikhail, 2006)

2- قيام السيدة بشراء سلعة بثمن يكون مبالغاً فيه، نظير قسط قوي، وتقوم بما يسمى "حرق السلعة" أي بيعها بثمن بخس، من اجل الاستفادة من السيولة النقدية لقضاء حاجة ضرورية لديها.

3- الضمانة، إذ تضمن السيدة زوجها أو قريبتها أو جارتها، في شكل من أشكال التقسيط، وعند تعثر الطرف الأول عن السداد يصبح الضامن غارم، وتتم مقاضاته، وهذا النوع كثيراً ما يصيب السيدات الكبيرات في السن، إذ تضمن أقارب لها أو جارتها في التقسيط الخاص بتزويج بناتها.

4- يمكن أن تكون المرأة الغارمة معيلة لأسرة وذلك نظراً لمرض زوجها، الأمر الذي يدفعها لشراء مستلزمات أبنائها، كالمأكل والملبس والمشرب والتعليم، بالتالي يحدث عجز السداد.

5- عندما تتعرض المرأة الغارمة لكوارث طبيعية مدمرة كالسيول والحرائق، الأمر الذي يضعها في الحاجة بالتالي الاستدانة وعدم المقدرة على الوفاء الذي يعرضها للمساءلة القانونية (أبو زيد، 2018).

ولظاهرة الغارمات أبعاد اجتماعية عديدة، فبعد البحث المتعمق في كثير من الحالات، نجد أن الاعراف الاجتماعية لها الدور الهام والكبير في تفاقم هذه المشكلة، ففي بعض الأحيان يضع العرف الاجتماعي المواطن البسيط تحت ضغوط نفسية ومادية يدفعه للاستدانة بشكل يفوق مقدرته على السداد. (Raymond, 2007).

والأم التي تسعى لأن تجهز ابنتها بشكل يمكن أن يكون مبالغاً فيه مقارنة باحتياجاتها الحقيقية، لأن التقاليد تفرض تلك المزايدات التي تفترس كثير من النساء الغارمات. حيث أشارت دراسة موسز (Moses, 2014) لضرورة التخفيف من حدة الضغوط التي يمكن أن تتعرض لها المرأة التي تخرج من السجن كالضغوط الاقتصادية والصحية في أسرتها ومع أبنائها.

وقد أشار أبو زيد (2018) إلى أن النساء الغارمات تتمثل في الأشكال الآتية:

- الأرملة : وهي التي فقدت زوجها ولا يوجد لها معيل يتكفل في تلبية الاحتياجات الاساسية.
- المطلقة : وهي التي انفصلت عن زوجها بسبب الخلافات الأسرية التي تحدث بين الزوجين بسبب الضغوط الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها الأسرة.
- والزوجة الثانية: قد يكون تعدد الزوجات لدى بعض الرجال سبب في ظهور مشاكل مالية واجتماعية مما قد يؤدي بالزوجه الى الاقتراض المالي من شركات التمويل من أجل أن تلبي احتياجاتها واحتياجات العائلة في حالة كان الزوج لا ينفق على أسرته.

- زوجات المدمنين على الكحول والمخدرات: هم الزوجات اللواتي يعملن على اعالة أسرهن والقيام بدور الأم والأب معآ، حيث يكون الزوج غير مسؤول عن تلبية احتياجات أسرته الأساسيه، بكونه منشغل بالادمان على الكحول والمخدرات والعمل على اضاعة الأموال في هذا المشاكل.
- والنساء اللاتي لهن مساهمة كبيرة في دخل الأسرة: هن النساء اللواتي يقومون بدور رئيسي كبير في تلبية احتياجات الأسرة التي يعيشون فيها.

النظريات المفسرة لظاهرة الغارمات:

نظرية الردع

تنطلق نظرية الردع من تطور الفكر الفلسفي لتحديد أغراض العقوبة، فقد اتضح وجود عدة محاولات هدفت إلى تحديد أهداف العقوبة، والتي ظهرت على شكل مدارس فقهية تبلورت أفكارها، في وظائف معنوية وأخرى منفعية، حيث حصرت المدرسة التقليدية القديمة أهداف العقوبة في المنفعة الاجتماعية المتمثلة في تحقيق الردع العام، وكذلك المدرسة التقليدية الحديثة، والتي جادت بفكرة تحقيق العدالة، وفي المدرسة الوظيفية والتي كرست فكرة تحقيق الردع الخاص، وبذلك تبلورت أهداف العقوبة في الردع العام والخاص، وتحقيق العدالة.

العدد ثلاث وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيار – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

ونظرية الردع ترتبط في ظهورها بالمرحلة التي أصبح فيها العقاب بيد السلطة السياسية، حيث لم يعد العقاب مجرد رد فعل وانتقام بل أصبحت العقوبة وسيلة لتحقيق هدف معين وهو منع الجريمة والوقاية منها في المستقبل عن طريق التهديد والتخويف بالعقوبة (العفيف وآخرون، 2010).

ويتضح من مفهوم الردع العام نفسه والذي يقصد به تحذير الأفراد في المجتمع عن طريق التهديد بالعقاب، لكل من يحاول أو تسول له نفسه ارتكاب الجريمة، وبالتالي فإن فكرة الردع العام تهدف إلى تكوين صورة لدى عامة الناس بأن كل من يقدم على ارتكاب الجريمة سوف يوقع عليه نفس العقاب الذي تم إيقاعه على الأشخاص الذين قد ارتكبوا الجريمة وتم الحكم عليهم.

فوظيفة الردع العام تهدف من أهداف العقوبة السالبة للحرية تتحدد في الوقاية من الجريمة ومنعها في المستقبل، وهذا يتحقق عن طريق الأثر المعنوي الذي يحدثه التهديد بالعقوبة في نفوس الناس.

والواقع فإن الدافع الإجرامي هو موجود لدى أغلب الناس ونابع من الطبيعة الإنسانية وتمثل أحد أدواته في إشباع حاجاته، والعقوبة تؤدي دور اجتماعي رئيسي في منع ارتكاب الجرائم لتحقيق هذه الدوافع، وتبعا لذلك فيتوقف دور الردع العام في الوقاية من الجريمة في المجتمع على عوامل مختلفة، والتي من أهمها (رحماني، 2016).

أولا: الضرورة للجوء إلى تنفيذ العقوبة: حيث إن العقوبة إذا لم تستهدف في تحقيق مصلحة اجتماعية تتمثل في الردع العام فقدت مبررات اللجوء لتنفيذها بحق مرتكبي الجريمة، فبالرغم من أن العقوبة تحقق المصالح الاجتماعية إلا أنها قد تشكل في نفس الوقت ضررا يلحق بالمصلحة العامة عندما تبذل الجهود والنفقات المختلفة في سبيل تنفيذها.

ثانيا: توفر المعرفة بالعقوبة وقانون العقوبات من قبل الأفراد المجتمع بشكل واضح، وبالطبع فإن هذا الأمر يتم تحقيقه من خلال نشر التشريعات العقابية.

ثالثا: العلانية في تنفيذ العقوبة: على نحو أن يرى أو يسمع به الأفراد في المجتمع سواء من خلال المشاهدة الفعلية لتنفيذ العقوبة كما في عقوبة الإعدام أو من خلال وسائل الإعلام المختلفة.

رابعاً: الشعور اليقيني بتنفيذ العقوبة: حيث إن العقوبة لا تحقق الردع العام إلا في حالة أن يكون الفرد على ثقة بأن هذا العقاب سيوقع عليه حتماً إذا أقدم على ارتكاب الجريمة.

بالإضافة الى ما ذكر فإن إزالة الدوافع الإجرامية في المجتمع المتمثل في محاربة البطالة والفقر والإدمان على المخدرات والمسكرات، إلى غير ذلك من العوامل الاقتصادية والاجتماعية، التي تهيأ المناخ الملائم للجريمة تمثل أهم الوسائل الفاعلة لتحقيق الردع العام.

وقد تم انتقاد نظرة الردع العام بوصفها تصطدم بالمنطق على أساس أن شدة العقوبة هي الأساس في التأثير على الناس ومنعهم من الجريمة وبالتالي تخويفهم وردعهم، بالإضافة إلى أن بعض مرتكبي الجرائم لا يعتبرون للعقوبة أي اعتبار عند إقدامهم عليها.

وعلى هذا الأساس تبلورت فكرة الردع الخاص والتي يقصد بها علاج الخطورة الإجرامية في شخص المجرم والاجتهاد في معالجتها من العودة لارتكاب الجريمة مرة أخرى، وبذلك فإن الردع الخاص يبتسم بالطابع الفردي وأنه موجه إلى شخص معين قد ارتكب الجريمة ولديه دلائل على خطورته بهدف إحداث نوع من التغيير في شخصية هذا المجرم وإبعاده عن الجريمة وإعادته إلى المجتمع.

ويعد الإصلاح والتأهيل من أهم وأرقى وسائل تحقيق الردع الخاص نظرا لصعوبة تحقيق الوسائل الأخرى للردع الخاص مثل الإعدام والسجن المؤبد والنفي، فمن خلال برامج الإصلاح والتأهيل في المراكز العقابية يمكن تغيير القيم والمعتقدات الفاسدة لدى الجناة وتهذيبها بما يتوافق مع القيم السائدة للمجتمع وبذلك يتكون لدى الجناة في المراكز الإصلاحية الشعور بالمسؤولية اتجاه المجتمع (الوريكات، 2014).

العدد ثلاث وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيار – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

وعلى الرغم من أهمية للردع الخاص في الوقاية من الجريمة والعود إليها إلا أنها تعرض للنقد في بعض الأمور والتي من شأنها التقليل من وظيفة الردع العام، وأن فكرة الردع الخاص تصطدم بقواعد العدالة الجنائية التي تهدف إلى أن ينال المخطئ جزاءه، ويعنى بذلك أن العقوبة إذا استهدفت تحقيق الردع الخاص فإن أفراد المجتمع لن يهتمون بالعقاب بقدر اهتمامهم بفكرة الاصلاح والعلاج بحد ذاتها (الصيفي، 2005).

نظريات البناء الاجتماعي:

يرى إميل دوركايم Durkheim في كتابه المنشور في عام 1893م "تقسيم العمل" أن المجتمعات تتطور من البسيط غير المتخصص في المجتمعات البسيطة التي يسيطر عليها التضامن الميكانيكي, أي التضامن الاجتماعي وتعاون الأفراد والجماعات فيما بينهم لتحقيق الأهداف المتفق عليها كمسألة تقوم على هذا التضامن القائم على التشابه والتجانس الثقافي والاجتماعي, وبذلك تسود نظرية الاتفاق بين أفراد المجتمع على المكونات الثقافية، وهذا ميز المجتمعات ما قبل الصناعية, أما المجتمعات الصناعية التي شهدت تطوراً في كافة الميادين مما يعني مزيداً من تقسيم العمل والمهام, فقد جعلت من اعتماد الجماعات على بعضها أكثر وضوحاً وبالتالي زاد التضامن والشعور الجمعي (الحسن، 2008).

وقد أطلق دوركايم على هذه المرحلة بالتضامن العضوي, وفي المجتمعات أليميكانيكيه التي يفكر ويعمل الناس فيها بتشابه وبأهداف جماعية، وعندما يتطور المجتمع يتعقد العمل ويزداد التخصص وتزداد العلاقات الاجتماعية تشابكاً، يظهر ما يسمى بالأهداف الفردية، ويرى دوركايم أن العلاقات الاجتماعية في المجتمعات العضوية هي علاقات تعاقدية أي أن العلاقات ليست قائمه على روابط الدم والقرابة بل على روابط تعاقدية, والمشكلة هنا –أي في المجتمعات العضوية ألحديثه– أنها لا تحترم هذه الرابطة التعاقدية، وذلك بسبب تغير الظروف الحياتية والمجتمعية والمضطربة في معظم الأوقات، فتظهر الانوميا Anomie أو اللامعيارية وهي برأي دوركايم تعني فشل المعايير الاجتماعية والظروف المجتمعية التي تكون فيها غير قادرة على ضبط نشاط أعضاء المجتمع، حيث لا تقدر الظروف المجتمعية قيادة الأفراد إلى مواقعهم المناسبة فيجدون صعوبة في عملية التكيف الاجتماعي، وهذا بدوره سيؤدي إلى الإحباط وعدم الرضا والصراع والانحراف" (الوريكات، 2008).

ويذهب "روبرت ميرتون" إلى أن الحياة الاجتماعية والتركيبة الاجتماعية المنظمة تحددها معايير أساسية وأن لهذه التركيبة الاجتماعية خاصيتين أساسيتين هما:

1. البناء الثقافي: وهو الذي يحدد المعايير والقيم، والأهداف الأساسية لأفراد المجتمع.
2. البناء الاجتماعي: وهو الذي يحدد أنماط العلاقات في المجتمع، وطرق الوصول إلى الأهداف داخل أي مجتمع معين.

فتنفصل المعايير والقيم والأهداف (البناء الثقافي) عن أنماط العلاقات المشروعة وطرق السلوك المقبول اجتماعياً (المنضبط) للوصول إلى الأهداف (البناء الاجتماعي). حيث يمجد البناء الثقافي أهداف النجاح الاجتماعي كالانجازات والنجاحات المادية، (الثروة والكسب المادي) أو في المعرفة (الممثلة بالدرجات العلمية الممنوحة أكاديمياً) لتصبح الغاية العليا لغالبية أفراد المجتمع، ثم يأتي البناء الاجتماعي (الذي يحدد أنماط العلاقات وطرق الوصول إلى الأهداف ويعيق إمكانية الوصول لتلك الأهداف (المحددة من قبل البناء الثقافي) للغالبية العظمى من أفراد المجتمع، ويغلق فرص النجاح لفئة معينه من الأفراد، مثل الأشخاص ذوي الدخل المحدود، أو الجماعات العرقية المعينة أو غيرها من الأفراد والجماعات داخل المجتمع. هنا تصبح طرق الوصول إلى الأهداف بالطرق المشروعة غير مناسبة أو غير متوفرة لهذه الفئات لذا يتم التوجه إلى الطرق غير المشروعة كبديل للوصول إلى تحقيق الرغبات التي في النهاية تأخذ شكل السلوك المنحرف، وفي النهاية طور ميرتون نموذج للسلوكيات الفردية الناتجة عن التفاعل عند تقاطع الأهداف مع الوسائل وذلك للتكيف مع الوضع عبر: (Durkheim, 1951)

العدد ثلاث وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيار – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

1- السلوك التوافقي (conformity): وذلك عندما تكون الأهداف والوسائل المؤدية لها واضحة ومتوافقة ومقبولة من الأفراد والمجتمع, ومتبعه بنجاح.

2- التجديد أو الابتكار (Innovation): ويحدث هذا عندما يستوعب الأفراد التأكيد الثقافي على الأهداف (من طرف المجتمع) بدون فهم أو تقبل الوسائل المشروعة، فتحصل أنماط سلوكيه جانحة كالسرقة والاعتداء على الأملاك.

3- الطقوسية Ritualism: وهنا إذا كان السلوك التجديدي مرتبط بالطبقة الدنيا فإن هذا النمط من السلوك يكون مرتبطاً بالطبقة تحت المتوسطة، وهو السلوك الروتيني حيث يتبع الأفراد الأهداف والوسائل ألموصله إليها دون توقف أو تساؤل وكأنهم قد تخلوا عن أهدافهم وبذا تصبح الحياة لديهم دون أهداف محدده بل روتين.

4- الانسحاب أو التراجع (Retreatism): وهنا تأتي ألعزله والتراجع لأفراد المجتمع بحيث أنهم لا يقبلوا الأهداف ولا الوسائل ألموصله لها, ويعيشوا على هامش المجتمع وكأنهم غير معنيين لما يجري فيه، وهو النموذج الأقل شيوعاً في المجتمع مثل فئة الكحوليين والسيكوباتيين، والمتشردين، ومدمني المخدرات.

5- التمرد أو السلوك الثوري (Rebellion): وهو عبارة عن سلوك تصارعي (صراع منظم) يهدف إلى رفض الأهداف الثقافية للمجتمع والوسائل ألمؤديه لها، والمحاولة لتغيير كل شي في المجتمع، وهنا تكمن الخطورة باعتباره أكثر الأنماط ألسلوكيه الجانحة خطراً على المجتمع. ويتضح من ذلك أنه كلما كثر عدد المعاقين عن أهدافهم قلت الفرص الممنوحة من المجتمع للأفراد وزاد عدد الخارجين عن الأنماط ألسلوكيه المحددة وبالتالي يؤدي ذلك إلى نشوء ثقافة فرعيه Sub-culture منحرفة، وبذلك يرى ميرتون أن اللامعيارية ما هي إلا نتاج للتباين بين الأهداف الثقافية التي يسعى الأفراد في المجتمع إلى تحقيقها بين الوسائل النظامية لتحقيقها وهو المذهب الذي رآه دوركايم، وإن كان اختلف مع نظرية دوركايم من حيث دور المعايير كضوابط اجتماعيه كمحددات لرغبات الأفراد.

وخلاصة هذه النظرية هو التأكيد على أن للترابط بين الفرد والمجتمع يمكن الأخذ بالسلوك الفردي لرؤية تحليليه عن المجتمع، وأن مبعث هذا السلوك هو السياق المجتمعي للمنمط وفق تراكمات سلوكيه فردية.

وتوضح هذه النظرية مسئولية البناء الاجتماعي ممثلا في مؤسساته الرسمية, في عدم إيجاد الفرصة الحقيقية لأفراده، إما نتيجة تخطيط معين لا يتوافق مع تركيب البنية الاجتماعية ومتطلباتها، وإما لتحكم موروثات ثقافيه راسخة لم يتم احتواءها بالشكل المناسب أحدثت خللا في التوزيع العادل للمقدرات، ومبدأ إتاحة الفرصة، وبالتالي خلق بيئة مساعده على تجاوز السلوك السوي لإشباع الحاجات، خاصة لمن أجبرتهم ظروف معينه للسقوط والنبذ من مجتمعاتهم عبر الوصم الدائم، والاتجاهات السلبية المصاحبة لهم دائما، مما يعيق ويحبط مسار توقعاتهم للنهوض بحياتهم المستقبلية، وهذا من أولويات بحث الدراسة الحالية.

نظرية الوصم الاجتماعي:

ظهرت نظرية الوصم Labeling Theory لأول مرة في بداية الخمسينات
من القرن الماضي في الولايات المتحدة الامريكية، على يد مؤسسها عالم
الاجتماع الامريكي إدوين ليمرت (Edwen Lemert) من خلال كتابة "الباثولوجيا الاجتماعية" وعبر فيه عن أفكاره حول الوصم الاجتماعي، وقد تبعه العالم هاورد بيكر Howard Beaker والذي اضاف إلى هذه النظرية أفكار جديدة في كتابه "الفكر الاجتماعي بين الخرافة الى العلم "Social Thought From Lore To Science" (Martin & Lewis ,1983) وقد وجه "بيكر" النقد للعلماء الذين سبقوه من ناحية أنهم كانوا يوافقون مسبقا على قيمة الجماعة التي تقرر وتصدر الحكم وأنهم لم يشككو في الصفة التي تطلق على السلوك "As A Given" (نعمان، 2015).

العدد ثلاث وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيار – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

وتعد نظرية الوصم من النظريات التي خرجت عن الاطار التقليدي والمعروف في دراسة السلوك الاجرامي حيث ترى هذه النظرية ان السلوك الاجرامي لا يعود فقط إلى العوامل الموضوعية والذاتية لدى مرتكبي الجرائم، وإنما ترجع إلى نظرة أفراد المجتمع نحو الشخص الذي تم وصمه بأنه مجرم، وذلك نتيجة التفاعل بين الأفراد الذين حكموا على الفرد بانه مجرم ونسبوا اليه هذه الصفة وبين الشخص الموصوم بهذه التهمه (Schwartz & Sholnick, 1967).

فنظرية الوصم ترى ان الانحراف والجريمة ليس في الصفة التي يرتكبها الفرد انما هو أثر لتطبيق الاخرين للقواعد والقوانين على الذين يطلق عليه لقب (مجرم) وتبقى هذه الوصمة لاصقة به والتي بسببها بتعرض للعزلة الاجتماعية Social Isolation والمعاملة المتحيزة Biased Treatment ويحدث هنا سواء كان مرتكبا للجريمة فعليا او لم يرتكبها وكأنما هو يعاقب نتيجة هذه الوصمة وليس على السلوك نفسه (Adams, 2003).

ويمكن تفسير موضوع الدراسة بناء على هذه النظرية من حيث ان الغارمات اللواتي يستعيدن حريتهن بعد انقضاء محكوميتهن في السجن يجدن أن تبعات السجن ما زالت تطاردهن اينما ذهبن ولا سبيل للخلاص من الجريمة المنسوبة إليها، والتي تدفع ثمنها يوميا عندما يجد أن الجريمة التصقت به، لذا فإنه لن يتردد في القيام مرة اخرى بارتكاب الفعل الاجرامي لأنه اصبح موصوم بالجريمة وبسبب نظرة المجتمع السلبية والمتحيزة ضده.

وبهذا نجد أن الوصم الاجتماعي يساعد على ارتفاع معدلات الجريمة والعود إليها واتساع قاعدة الجرائم في المجتمع، وبذلك فإن العقوبات البديلة تقلل من الوصم الاجتماعي من خلال تقليل تعرض مرتكبي الجرائم لعقوبة السجن، والتي تتشكل أهم العوامل المؤدية للوصم الإجتماعي، وقد فرق "ليمرت" بين نوعين من الانحراف هما: الانحراف الأولي وهو الاجرام الاصلي الذي قام به الفرد واعتبره المجتمع انحرافا، أما الانحراف الثانوي فالمقصود به بمجرد ارتكاب الفرد للفعل الإجرامي (الانحراف الأولي) فإنه على أساسه سيتم وصمه من قبل المجتمع على أنه مجرم ،فهده الوصمة تبقى ملتصقة به وتعرضه للعزلة عن المجتمع، وهنا تبدأ الاستجابة لرد الفعل المجتمعي والمتمثل في العود للجريمة والسلوك المضاد للمجتمع .

نظريات الوصف والتفسير في السلوك الإنساني

حيث تقوم على تفسير السلوك الانساني والعلاقات بين الأشخاص وبعضهم البعض الى جانب علاقتهم بالمجتمع ومن تلك النظريات التي تعاملت مع أسرة السجينات الغارمات والغارمات أنفسهن:

1- **نظرية الأنساق العامة:** التي ركزت على عناصر عدة تتمثل في (المدخلات والعمليات التحويلية والمخرجات والتغذية الراجعه) وتتميز هذه الأنساق باستقرارها وتوازنها والتبادل بجانب التميز والاختلاف(ماهر،2007). وتأتي أهمية هذه النظرية كونها تعطي الفرصة للباحث في ظاهرة الغارمات من أجل أن يتعامل مع المعلومات عن أنساق التعامل بجانب كافة مفاهيم الأنساق التي ترتبط به، كما أنها توجه انتباه الباحث الى الاهتمام بالسمات التي تتصف بها أسرة السجينات الغارمات والغارمات أنفسهن، وتزود الباحث بالإطار المرجعي لتقدير الموقف وتحديد العوامل المسببة للمشاكل التي تعاني منها أسرة السجينات الغارمات مما يؤدي الى ظهور عوامل اجتماعية واقتصادية لدى الغارمات تؤدي الى التفكك الأسري. كما أن هذه النظرية تنظر للأسرة على أنها نسق اجتماعي متكامل ومترابط والباحث وأسرة الغارمات في ذات الميدان يرتبطون بشبكة نسق اجتماعية واحدة.

2- **النظريات الاقتصادية:** حيث حاول بعض الباحثين في فهم السلوك الاجرامي من خلال الابتعاد عن الاتجاهات الفردية المفسرة لهذا السلوك، وتخطي هذا المجال من الناحية البيولوجية والنفسية، الى مجال أوسع يمتد التفسير فيه الى ربط السلوك المنحرف بالعوامل البيئية. ومن هنا بدأ الاهتمام بدراسة العوامل الاقتصادية كسبب من الأسباب المفسرة للسلوك الانساني بوجه عام، وعلاقة هذه العوامل بالجريمة والسلوك الاجرامي بوجه خاص. ومن النظريات الاقتصادية التي تتعلق بالسلوك الاجرامي ، هي نظرية (كارل

ماركس، Karl Marx،) الذي رأى أن نظام الانتاج الاقتصادي لمواد الحياة المختلفة يحكم اجراءات الحياة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، حيث لكل نظام من نظم الانتاج جرائمه وانحرافاته التي ينتجها، فوجود طبقة غنية وأخرى فقيرة مستغلة يؤدي الى السلوك المنحرف ومعاودته. ومن هنا نجد أن الغارمات اللواتي يلجأن الى الاقتراض من البنوك أو مؤسسات التمويل ، تكون لديهن بعض العوامل الاقتصادية اضافة الى وجود بعض العوامل الاجتماعية تحكم عليهن اللجوء للاقتراض ومن هنا تبدأ معاناة المرأة الغارمة ، حيث تكون البداية سهلة جدا في تسهيل موضوع التمويل والاقتراض ومن ثم وبعد ظهور هذه العوامل تبدأ المرأة في عدم القدرة على التسديد لهذه المؤسسات، بالتالي يكون مصيرهم مراكز الاصلاح والتأهيل.

الدراسات العربية

دراسة المعايطة والصرايرة(2021) بعنوان: " العوامل الاجتماعية المؤدية إلى عودة المرأة الغارمة إلى مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن".

هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل الاجتماعية المؤدية إلى عود المرأة الغارمة إلى مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن، وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي مستخدمة الاستبيان أداة لجمع المعلومات. تكونت عينة الدراسة الخاضعة للتحليل الإحصائي (97) غارمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن. وأظهرت النتائج أن العوامل الاجتماعية المؤدية إلى عود المرأة الغارمة إلى مراكز الإصلاح والتأهيل جاءت بمستوى متوسط، حيث جاء عامل (الرفاق) في المرتبة الأولى وبمستوى متوسط، تلاه عامل (المجتمع) في المرتبة الثانية وبدرجة متوسطة، بينما جاء عامل (الأسرة) في المرتبة الأخيرة بمستوى متوسط أيضا. كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تصورات أفراد عينة الدراسة نحو العوامل الاجتماعية المؤدية إلى عود المرأة الغارمة إلى مراكز الإصلاح والتأهيل تبعا للمستوى التعليمي وللعمر. وبناء على تلك النتائج فقد أوصت الباحثة بضرورة توعية أسر النساء الغارمات عن طريق إرشادهن نحو الطريق الصحيح، وذلك من خلال وسائل الإعلام المختلفة، ومن خلال عقد المؤتمرات والندوات. والعمل على دمج النساء الغارمات وخاصة المطلقات والأرامل في المجتمع وتمكينهن من العمل كي يؤمن احتياجاتهن الضرورية.

دراسة الحوتي(2021) بعنوان:" الغارمات في مصر بين المسئولية الاجتماعية والأدانة الجنائية: دراسة لطائفة من الحالات المختارة بسجن المنصورة العمومي".

هدفت الدراسة التعرف على ظاهرة الغارمات في ضوء ارتباطها بجناحي المسؤولية الاجتماعية (الحقوق والواجبات) والإدانة الجنائية، وفي ضوء ارتباط الظاهرة بهشاشة فرص الحياة لبعض النساء. اتساقا مع هذا الهدف العام، وتكونت عينة الدراسة من (24) حالة من الغارمات المودعات سجن المنصورة العمومي، تراوحت أعمارهن ما بين أربع وعشرين عاما وثمان وخمسين عاما، واعتمدت الدراسة على تحليل وتفسير ظاهرة الغارمات في ضوء نظريتي وليم إسحاق توماس عن إجرام المرأة والحاجات الاجتماعية، وتوصلت نتائج الدراسة أن ظاهرة الغارمات قد بزغ نجمها في سماء علم اجتماع الجريمة في ضوء إحساس بعض النساء بمسئوليتهن الاجتماعية تجاه أسرهن، ويدعم ذلك عوامل الارتباط العاطفي والتوحد والتضامن معها بصورة إرادية وطوعية، كما أكدت الدراسة على العلاقة بين التعاطف الاجتماعي للنساء الغارمات والإدانة الجنائية لهن، وذلك في ضوء (مبادرة مصر بلا غارمات) بتوجيه من القيادة السياسية، والإفراج عن غالبية الغارمات، حيث تم التصالح بسجن المنصورة أثناء إجراء الدراسة الميدانية، وبناء على ذلك أوصت الدراسة أنه أولى خطوات الحد من انتشار ظاهرة الغارمات هي تنضيب منابع الظاهرة، وذلك بالعمل على إشباع الحاجات. الأساسية للنساء الفقيرات.

دراسة الرمادي (2020). بعنوان: إسهامات منظمات المجتمع المدني في تحسين نوعية حياة الغارمات: دراسة من منظور طريقة تنظيم المجتمع.

هدفت الدراسة في تحديد مستوى إسهامات منظمات المجتمع المدني في تحسين نوعية حياة الغارمات ، وتحديد الصعوبات التي تواجه إسهامات منظمات المجتمع المدني في تحسين نوعية حياة الغارمات ، وتحديد مقترحات تفعيل إسهامات منظمات المجتمع المدني في تحسين نوعية حياة الغارمات. استخدمت هذه الدراسة نمط الدراسات الوصفية التحليلية، اعتمدت الدراسة على استخدام منهج المسح الاجتماعي بالعينة لعدد من الغارمات وعددهم (109) غارمه، والمسح الاجتماعي بالعينة لعدد من منظمات المجتمع المدني وعددهم (6) منظمات، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن مستوى إسهامات منظمات المجتمع المدني في تحسين البعد الموضوعي لنوعية حياة الغارمات ككل كما تحددها الغارمات مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.47)، ومؤشرات ذلك وفقا لترتيب المتوسط الحسابي .

دراسة حامد والطنبوري (2020). بعنوان تصور مقترح من منظور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية للتخفيف من حدة الضغوط الحياتية لأبناء السجينات الغارمات. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية.

وقد هدفت الدراسة إلى وضع تصور مقترح من منظور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية للتخفيف من حدة ضغوط الحياة لأبناء السجينات الغارمات .وقد تمثَّلت تساؤلات الدراسة في :ما التصور المقترح من منظور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية للتخفيف من حدة الضغوط الحياتية لأبناء السجينات الغارمات؟. استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي بالعينة لأطفال السجينات الغارمات؛ باستخدام مقياس الضغوط الحياتية لأبناء السجينات الغارمات .وقد توصَّلت الدِّراسة لتصوُّر مقترح للتخفيف من حدَّة الضُّغوط : (الاجتماعيَّة – النفسيَّة– الاقتصاديَّة) على أبناء السجينات الغارمات.

دراسة الحسنات والشمايلة (2020). بعنوان: العوامل المؤدية للجوء الغارمات نحو الاقتراض وعلاقتها بالوصم الاجتماعي لهن: دراسة ميدانية.

هدفت هذه الدراسة للكشف عن العوامل التي تؤدي إلى لجوء الغارمات للاقتراض وتأثيرها في الوصم الاجتماعي الواقع عليهن في محافظة الكرك في الاردن، طبقت الدراسة الاستبانة لجمع البيانات، واستخدمت عينة قصدية بلغت (50) غارمة، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤدية إلى لجوء الغارمات نحو الاقتراض جاءت بدرجة مرتفعة. وجود أثر للعوامل الاقتصادية في الوصم الاجتماعي الواقع على الغارمات في محافظة الكرك، وأن العوامل الاقتصادية تفسر (57%) من التباين في (الوصم الاجتماعي الواقع على الغارمات في محافظة الكرك). كما أن هناك أثر للعوامل الاجتماعية في الوصم الاجتماعي الواقع على الغارمات في محافظة الكرك ، وأن العوامل الاجتماعية تفسر (48.2%) من التباين في (الوصم الاجتماعي الواقع على الغارمات في محافظة الكرك).

الدراسات الأجنبية:

- دراسة كالاهان وليونارد وروبنسو (Callahan; Leonard and Robinson, 2020) بعنوان:

Reducing Economic Disparities for Female Offenders: The Oxford House Model

الحد من الفوارق الاقتصادية للمجرمات: نموذج أكسفورد هاوس

هدفت الدراسة إلى البحث في كيفية الحد من الفوارق الاقتصادية للمجرمات: في اكسفورد هاوس، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال عينة تكونت من (136) من النساء اللواتي يعشن في منازل أكسفورد، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة إيجابية بين طول البقاء والأجور. وقد عدل التاريخ الإجرامي العلاقة بين طول مدة الإقامة والأجور، وكان لطول مدة الإقامة أثر أكبر بكثير على أجور النساء ذوات الإدانات الجنائية.

دراسة بهاندار .(Bhandar, 2019) بعنوان:

Socio-Legal Status of Women Prisoners and their Dependent Children: A Study of Central Jails of Rajasthan

الوضع الاجتماعي والقانوني للسجينات وأطفالهن المعالين: دراسة في السجون المركزية في راجستان

هدفت الدراسة وركزت هذه الدراسة على السجينات وأطفالهن المعالين المقيمات في السجن المركزي الثمانية في راجستان. الغرض من هذه الدراسة هو تحديد القضايا الرئيسية للمشكلة التي تواجهها السجينات وأطفالهن المعالين في السجن وجمع المعلومات والأفكار حول الطرق التي يمكن بها معالجة هذه القضايا بشكل أفضل. وعلاوة على ذلك ، يتمثل الهدف في مساعدة التشريعات ومقرري السياسات على صياغة السياسات على أساس فهم الواقع الأرضي. تم جمع البيانات من خلال اداة الدراسة والمقابلات المنظمة في السجون، وتوصلت الدراسة لعدد من النتائ من أهمها: هناك فجوة كبيرة بين النظام القانوني والواقع الاجتماعي. فالقانون يتحدث عن المساواة بين الجنسين. وعندما ترتكب النساء الجريمة، يعاقبن على قدم المساواة مثل الرجال. أما الواقع الاجتماعي فمليء بعدم المساواة، كما توصلت الدراسة إلى أن المؤسسات العقابية وصانعي السياسات الحكومية والمجتمع الدولي يغفلون احتياجات السجينات في كثير من الأحيان.

دراسة ليو وتشيو (Lui and Chui,2018). بعنوان:

Social Support and Chinese Female Offenders' Prison Adjustment

الدعم الاجتماعي وتعديل سجون النزيلات الصينيات

تهدف الدراسة إلى التحقق في العلاقة بين تعديل سجن المجرمات الصينيات وتصورهن للدعم الاجتماعي باستخدام الأساليب الكمية والنوعية. وتوصلت الدراسة إلى أن الدعم الاجتماعي له آثار إيجابية على تعديل سجن المجرمات وأن العوامل الديموغرافية لا ترتبط بشكل كبير بتعديل السجون أو تصور الدعم الاجتماعي. من بين ثلاثة أنواع من مقدمي الدعم الاجتماعي (الأسرة والأصدقاء وغيرهم من الأشخاص المهمين).

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

بناءً على ما تم عرضه بالدراسات السابقة، فإنه بالإمكان استخلاص بعض النقاط فيما يتعلق بتميز هذه الدراسة الحالية وما يميزها عن الدراسات السابقة التي وردت في محتوى هذه الدراسة وهي كما يلي:

1-يلاحظ انه لا يوجد دراسة سابقة تتناول موضوع الدراسة : الضغوطات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية للغارمات الاردنيات في المجتمع الأردني من وجهة نظرهن.

2- ركزت معظم الدراسات على الضغوط الاقتصادية الاجتماعية للغارمات ، دون الحديث عن الضغوط القانونيةوما الآثار المترتبة على ذلك.

المنهجية والتصميم

يتناول هذا الفصل منهجية الدراسة، ووصف مجتمعها وعينتها، وبيان أداة جمع البيانات الميدانية، ويتضمن الإجراءات العلمية المستخدمة في التحقق من خصائص أداة الدراسة من حيث صدقها وثباتها، والطريقة التي طبقت بها الدراسة ميدانيًّا، ومحددات الدراسة، وعرض لأساليب المعالجات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بأسلوب المسح الاجتماعي بالعينة، نظراً لملائمة هذا المنهج لتحقيق أهداف الدراسة والمتمثلة بشكل رئيس في التعرف على الضغوطات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية التي تتعرض لها نزيلات مراكز الإصلاح والتأهيل في المجتمع الأردني ، وضمن هذا المنهج تم استخدام أداة الاستبيان التي تم تطويرها بالاعتماد على الدراسات السابقة وذات الصلة، وتم التحقق من صدقها وثباتها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة.

مجتمع الدراسة وعينتها

يتكون مجتمع الدراسة المستهدف من نزيلات مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية الخاصة بالنساء والتي تضمن مركزي الإصلاح والتأهيل للنساء (إم اللولو والجويدة) خلال عام 2022 والبالغ عددهن الاجمالي نحو (2994) نزيلة، منهن (396) نزيلة صدر بحقهن حكم قضائي، و (889) نزيلة من الموقوفات قضائيا، و (1709) من الموقوفات إدارياً (مديرية الأمن العام، 2022).

نظرا لخصوصية مجتمع الدراسة، فقد تم اختيار عينة عشوائية قصدية ممثلة للمجتمع الإحصائي من النزيلات من مركزي الإصلاح والتأهيل للنساء (إم اللولو والجويدة) واللواتي تم إدانتهن بالقضايا المالية "الغارمات" في المجتمع الأردني، حيث تم تطبيق أداة الدراسة على جميع "الغارمات" من النزيلات اللواتي أبدين موافقة على التطبيق وتعبئة الاستبانة، وبعد الانتهاء من عملية التطبيق التي استمرت لمدة (3) أسابيع بمساعدة الضباط في المركزين المذكورين تم استرجاع ما مجموعة (125) استبانه، وبعد مراجعتها تم استبعاد (5) استبانات منها لعدم اكتمالها للبيانات المطلوبة.

وبذلك تكونت العينة النهائية للدراسة من (120) نزيلة يشكلن ما نسبته 4.01 % من مجتمع الدراسة الكلي، ويشكلن ما نسبته 96.71 % من عدد الاستبيانات التي تم تطبيقها.

صدق وثبات أداة الدراسة

أداة الدراسة

تم تطوير استبانه خاصة لجمع بيانات الدراسة الميدانية، وذلك بعد إجراء المسح المكتبي والاطلاع على العديد من الدراسات السابقة والدراسات ذات الصلة التي تناولت مواضيع الدراسة،

وقد تضمنت أداة الدراسة من الأجزاء الرئيسة التالية:

الجزء الأول: ويتضمَّن البيانات النوعية للنزيلات من أفراد عينة الدراسة، والتي تضمنت المتغيرات التالية:

- متغير الحالة الزواجية: وتضمن ثلاثة مستويات (متزوجة، مطلقة، أرملة)
- متغير العُمر: وتضمن ثلاثة مستويات (أقل من 30 سنة، من 30 إلى أقل من 40 سنة، من 40 فأكثر).
- متغير العمل: وتضمن مستويان (تعمل، لا تعمل).
- متغير طبيعة الدخل: وتضمن مستويان (دخل شهري ثابت، دخل غير ثابت).
- متغير مستوى دخل الأسرة الشهري: وتضمن ثلاثة مستويات (أقل من 300 دينار، من 300 إلى أقل من 500 دينار، 500 دينار وأكثر).

الجزء الثاني: ويمثل المتغير المستقل للدراسة، ويتضمن هذا الجزء من أداة الدراسة على (57) فقرة تهدف لقياس الضغوطات التي تتعرض لها نزيلات مراكز الإصلاح والتأهيل في المجتمع الأردني، وتوزعت فقرات هذا الجزء على المحاور الرئيسة التالية:

1- المحور الأول: ويهدف إلى قياس مستوى " الضغوط الاجتماعية" التي تتعرض لها نزيلات مراكز الإصلاح والتأهيل في المجتمع الأردني " ويتضمن هذا المحور على (19) فقرة.

2- المحور الثاني: ويهدف إلى قياس مستوى " الضغوط الاقتصادية" التي تتعرض لها نزيلات مراكز الإصلاح والتأهيل في المجتمع الأردني " ويتضمن هذا المحور على (18) فقرة.

3- المحور الثالث: ويهدف إلى قياس مستوى " الضغوط القانونية" التي تتعرض لها نزيلات مراكز الإصلاح والتأهيل في المجتمع الأردني " ويتضمن هذا المجال على (21) فقرة.

الصدق الظاهري

تم التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة "الإستبانة"، من خلال عرضها في صيغتها الأولية على مشرف الرسالة وتم تنقيحها ثم عرضها على (9) محكمين، من ذوي الخبرة والاختصاص، وذلك لأخذ رأيهم حول محتوى الاداة، ومدى استيفائها لعناصر موضوع الدراسة، ومدى كفاية الأسئلة، وحاجة الأسئلة المطروحة للتعديل أو الحذف، بالإضافة الى مدى وضوح صياغة الأسئلة، وكذلك مدى قدرة أبعاد الدراسة على معالجة مشكلة الدراسة بشكل يحقق أهدافها، وقد أبدوا المحكمين عدداً من الملاحظات التي تم الأخذ بها من قبل الباحثه؛ لتصبح الاستبانة بعد ذلك قابلة للتطبيق.

العدد ثلاث وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيار – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

صدق البناء "الاتساق الداخلي" (Internal Validity):

تمَّ التحقق من صدق الاتساق الداخلي لفقرات أداة الدراسة من خلال البيانات التي تم الحصول عليها من تطبيق الأداة بشكل مبدئي على عينة الدراسة الاستطلاعية والتي تكونت من (15) نزيلة تم اختيارها من ضمن أفراد مجتمع الدراسة ومن خارج عينتها الأساسية، وقد تم استخدام البيانات لحساب معاملات الارتباط التوافقي بين الفقرات والمستوى الكلي للمحاور التي تتضمنها، والجدول (2) يوضح معاملات الارتباط لفقرات الجزء الثاني من أداة الدراسة والخاص بقياس مستوى الضغوطات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية التي تتعرض لها نزيلات مراكز الإصلاح والتأهيل في المجتمع الأردني.

جدول (2)

معاملات الارتباط بين الفقرات والدرجة الكلية لمحاور الضغوطات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية التي تتعرض لها نزيلات مراكز الإصلاح والتأهيل

الضغوط الاجتماعية		الضغوط الاقتصادية		الضغوط القانونية	
رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط
1	58**0.	1	**63.0	1	**61.0
2	**0.65	2	**0.49	2	**0.62
3	**0.70	3	**0.62	3	**0.73
4	**0.53	4	**0.56	4	**0.44
5	**0.78	5	**0.64	5	**0.70
6	**0.75	6	**0.50	6	**0.52
7	**0.52	7	**0.44	7	**0.71
8	**0.69	8	**0.69	8	**0.64
9	**0.55	9	**0.71	9	**0.69
10	**0.66	10	**0.65	10	**0.45
11	**0.73	11	**0.61	11	**0.42
12	**0.67	12	**0.47	12	**0.55
13	**0.60	13	**0.53	13	**0.56
14	**0.57	14	**0.77	14	**0.59
15	**0.48	15	**0.60	15	**0.57
16	**0.46	16	**0.59	16	**0.58
17	**0.54	17	**0.71	17	**0.40

الضغوط الاجتماعية		الضغوط الاقتصادية		الضغوط القانونية	
18	**0.56	18	**0.43	18	**0.65
19	**0.49	–	–	19	**0.49
–	–	–	–	20	**0.63
–	–	–	–	21	**0.48

*دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.01$)

أظهرت النتائج أن معاملات الارتباط في الجدول (2) بين مستوى الإجابة على كل فقرة من فقرات المحور الأول من الجزء الثاني من أداة الدراسة والمتعلق بقياس مستوى الضغوطات الاجتماعية التي تتعرض لها نزيلات مراكز الإصلاح والتأهيل في المجتمع الأردني مع الدرجة الكلية للمحور تتراوح بين (0.46 و 0.78)، وللمحور الثاني والمتعلق بقياس الضغوطات الاقتصادية التي تتعرض لها نزيلات مراكز الإصلاح والتأهيل في المجتمع الأردني مع الدرجة الكلية للمحور تتراوح بين (0.43 و 0.77)، وللمحور الثالث والمتعلق بقياس الضغوطات القانونية التي تتعرض لها نزيلات مراكز الإصلاح والتأهيل في المجتمع الأردني مع الدرجة الكلية له تتراوح بين (0.40 و 0.73)، وهي معاملات ارتباط دالة إحصائياً عند مستوى (0.05)، مما يؤكد تحقق صدق الاتساق الداخلي لفقرات محاور الجزء الثاني من أداة الدراسة.

ثبات الاستبانة (Reliability)

تم التحقق من ثبات أداة الدراسة بحساب معامل الثبات لمجالات أداة الدراسة بعد تطبيق أداة الدراسة على العينة الاستطلاعية باستخدام أسلوب التطبيق وإعادة التطبيق بفاصل اسبوع بين التطبيق الأول وإعادته، وقد تم التأكد من ثبات الاتساق الداخلي للمجالات باستخدام معامل ثبات معامل كرونباخ الفا Cronbach Alpha، وجاءت النتائج بأن معامل ثبات كرونباخ ألفا لكل فقرة من فقرات المحور الأول المرتبط بقياس مستوى الضغوط الاجتماعية لجميع فقرات هذا المحور بلغت (0.901)، وفي حالة حذف أي فقرة يكون معامل ثبات كرونباخ ألفا مساوياً تقريباً لمعامل الثبات لجميع فقرات المحور إجمالاً، وكذلك بطريقة الاختبار وإعادة الاختبار حيث جاءت معاملات الارتباط للمحور ككل (0.567) وكانت جميع معاملات الارتباط بين الفقرات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)، وهذا يدل على أهمية كل فقرة وردت في المحور، مما يعني تمتع هذا المحور بدرجة عالية من الثبات.

و أن معامل ثبات كرونباخ ألفا لكل فقرة من فقرات المحور الأول المرتبط بقياس مستوى الضغوط الاقتصادية لجميع فقرات هذا المحور بلغت (0.912)، وفي حالة حذف أي فقرة يكون معامل ثبات كرونباخ ألفا مساوياً تقريباً لمعامل الثبات لجميع فقرات المحور إجمالاً، وكذلك بطريقة الاختبار وإعادة الاختبار حيث جاءت معاملات الارتباط للمحور ككل (0.594) وكانت جميع معاملات الارتباط بين الفقرات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)، وهذا يدل على أهمية كل فقرة وردت في المحور، مما يعني تمتع هذا المحور بدرجة عالية من الثبات.

كما أن معامل ثبات كرونباخ ألفا لكل فقرة من فقرات المحور الأول المرتبط بقياس مستوى الضغوط القانونية لجميع فقرات هذا المحور بلغت (0.933)، وفي حالة حذف أي فقرة يكون معامل ثبات كرونباخ ألفا مساوياً تقريباً لمعامل الثبات لجميع فقرات المحور إجمالاً، وكذلك بطريقة الاختبار وإعادة الاختبار حيث جاءت معاملات الارتباط للمحور ككل (0.628) وكانت جميع معاملات الارتباط بين

الفقرات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)، وهذا يدل على أهمية كل فقرة وردت في المحور، مما يعني تمتع هذا المحور بدرجة عالية من الثبات.

تصحيح اداة الدراسة:

واعتمدت الدراسة تصنيف إجابات فقرات محاور الدراسة وفقاً لتدريج ليكرت الخماسي (Likert) وحدد بخمس إجابات حسب أوزانها رقميا، وحددت بخمس إجابات حسب أوزانها رقميا وحسب الأهمية على النحو التالي:

1. (أوافق بشدة)	ويمثل (5 درجات).
2. (أوافق)	ويمثل (4 درجات).
3. (محايد)	ويمثل (3 درجات).
4. (لا أوافق)	ويمثل (درجتان).
5. (لا أوافق بشده)	ويمثل (درجة واحدة).

وتم تقسيم مستوى الاستجابة على فقرات ومحاور أداة الدراسة إلى ثلاثة مستويات: (مرتفع، ومتوسط، ومنخفض) بالاعتماد على المعادلة الآتية، وهي معيار التصحيح.

طول الفئة = (القيمة الأعلى للتدريج – القيمة الأدنى للتدريج) / عدد الخيارات

طول الفئة = (5–1) / 3= 1.33، إضافة طول الفئة لبداية التدريج، وعليه يتم قياس المستوى نحو محاور أداة الدراسة، بالشكل التالي:

أ. **مستوى منخفض:** أقل من أو يساوي (2.33).

ب. **مستوى متوسط:** أكبر من أو يساوي (2.34) إلى أقل من أو يساوي (3.67).

جـ. **مستوى مرتفع:** أكبر من أو تساوي (3.68) إلى (5).

محددات الدراسة

الحدود الزمنية: أجريت هذه الدراسة الميدانية خلال الربع الأول من العام 2022.

الحدود البشرية : جميع النزيلات في البيوت الآمنة في فلسطين.

الحدود المكانية: البيوت الآمنة في فلسطين المحتلة وهي البيت الآمن محور في بيت لحم، البيت الآمن في نابلس، مركز طوارئ أريحا.

المعالجة الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات

بهدف الإجابة عن اسئلة الدراسة قامت الباحثة بترميز الاستبانة وإدخالها في الحاسوب وتحليلها باستخدام برنامج الرزم الإحصائية (SPSS 25) واستخدمت الوسائل الاحصائية التالية:

- التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص عينة الدراسة.
- معامل الاتساق الداخلي (كرونباخ ألفا) للتحقق من ثبات أداة الدراسة.
- معامل ارتباط بيرسون للتأكد من صدق البناء
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للإجابة على التساؤلات.

عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول للدراسة: ما مستوى الضغوط الاجتماعية والاقتصادية والقانونية لدى الغارمات من نزيلات مراكز الإصلاح والتأهيل في المجتمع الأردني من وجهة نظرهن؟

للإجابة عن السؤال الأول للدراسة تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمستوى لاستجابات عينة الدراسة على محاور الجزء الثاني من أداة الدراسة، علماً بأن هذا الجزء قد تضمن على (57) فقرة، موزعة على (3) محاور رئيسة، والجدول (3) يوضح هذه النتائج.

جدول (3)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة نحو المستوى العام للضغوط الاجتماعية والاقتصادية والقانونية التي تتعرض لها الغارمات من نزيلات مراكز الإصلاح والتأهيل

الرقم	المحاور	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
19	الضغوط الاجتماعية	3.837	0.79	3	مرتفع
16	الضغوط الاقتصادية	4.036	0.67	1	مرتفع
18	الضغوط القانونية	3.976	0.74	2	مرتفع
–	المستوى العام للضغوط	3.950	0.71	–	مرتفع

يتضح من النتائج في الجدول (3) أن المستوى العام للضغوط الاجتماعية والاقتصادية والقانونية التي تتعرض لها الغارمات من نزيلات مراكز الإصلاح والتأهيل في المجتمع الأردني من وجهة نظرهن قد جاءت بمستوى مرتفع، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لإجاباتهم على جميع المحاور (3.950) بانحراف معياري (0.71)، أما على مستوى المحاور الفرعية فقد حقق محور الضغوط الاقتصادية التي تتعرض لها نزيلات مراكز الإصلاح والتأهيل الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية وبلغ المتوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة على هذا المحور (4.036) بانحراف معياري (0.67)، وبمستوى مرتفع، وجاء في الترتيب الثاني محور الضغوط القانونية التي تتعرض لها نزيلات مراكز الإصلاح والتأهيل وبلغ المتوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة على هذا المحور (3.976) بانحراف

معياري (0.74)، وبمستوى مرتفع، وفي الترتيب الثالث والأخير محور الضغوط الاجتماعية التي تتعرض لها نزيلات مراكز الإصلاح والتأهيل لإجابات عينة الدراسة على هذا المحور (3.837) بمستوى مرتفع بانحراف معياري (0.79).

وفيما يلي عرض لإجابات الغارمات من نزيلات مراكز الإصلاح والتأهيل على فقرات محاور الجزء الثاني من أداة الدراسة.

أولاً": محور الضغوط الاجتماعية التي تتعرض لها الغارمات من نزيلات مراكز الإصلاح والتأهيل في المجتمع الأردني.

للتعرف على مستوى الضغوط الاجتماعية التي تتعرض لها الغارمات من نزيلات مراكز الإصلاح والتأهيل في المجتمع الأردني تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب حسب الأهمية لإجابات النزيلات من أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات المحور الأول من أداة الدراسة، والجدول (4) يوضح النتائج.

جدول(4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة نحو المستوى العام للضغوط الاجتماعية التي تتعرض لها الغارمات من نزيلات مراكز الإصلاح والتأهيل

الرقم	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
16	أجد صعوبة في تحمل دوري كأم ومعيل للأسرة في آن واحد	4.450	0.96	1	مرتفع
8	لا أرغب بالخروج من المنزل كي لا أتعرض لمواقف محرجة من المحطين	4.300	0.91	2	مرتفع
18	ألوم نفسي باستمرار على وضعي المالي حالياً.	2914.	1.08	3	مرتفع
4	أجد صعوبة في استمرار علاقاتي الاجتماعية في ظل أوضاعي المالي السيئة.	4.150	1.18	4	مرتفع
1	أعاني من عدم القدرة على اتخاذ القرارات المرتبطة بحياتي الأسرية.	4.033	1.29	5	مرتفع
7	لا أشعر بوجود أشخاص مخلصين من حولي .	3.983	1.20	6	مرتفع
17	أشعر بالخوف من المستقبل.	3.983	1.35	7	مرتفع
13	أخجل من وصمي بالغارمة.	3.867	1.23	8	مرتفع

العدد ثلاث وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيار – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الرقم	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
15	أعاني من تدخل الآخرين في تربية أبنائي.	3.850	1.22	9	مرتفع
11	أعجز عن ضبط أبنائي وتوجيههم.	3.750	1.31	10	مرتفع
5	أشعر بالخجل من الآخرين.	3.717	1.09	11	مرتفع
10	تؤلمني نظرة الحسرة في عيون أبنائي بسبب أوضاعي المالية.	3.717	1.11	12	مرتفع
6	لا يساعدني أحد على أداء واجباتي تجاه أسرتي.	3.683	1.33	13	مرتفع
9	أعجز عن التعامل مع مشاكل أبنائي.	3.667	1.37	14	متوسط
12	يبعدني الآخرين عن المشاركة في مناسباتهم الاجتماعية.	3.662	1.15	15	متوسط
2	أراقب تصرفاتي تجنباً لكلام الناس عني.	3.650	1.34	16	متوسط
19	أعاني من فقدان ثقتي بنفسي.	3.433	1.36	17	متوسط
14	أتعرض للكثير من الإشاعات من المحيطين بي.	3.417	1.39	18	متوسط
3	أجد صعوبة في إنشاء العلاقات مع الجيران.	3.300	1.38	19	متوسط
–	المستوى العام للضغوط الاجتماعية	3.837	0.79	–	مرتفع

يتضح من النتائج في الجدول (4) أن المستوى العام للضغوط الاجتماعية التي تتعرض لها الغارمات من نزيلات مراكز الإصلاح والتأهيل في المجتمع الأردني من وجهة نظرهن قد جاء مرتفعاً، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لاستجابات عينة الدِّراسة على جميع فقرات المحور (3.837) من (5) بانحراف معياري (0.79)، وتكشف استجابات عينة الدِّراسة على فقرات هذا المحور أن (13) فقرة من أصل (19) فقرة قد حققت مستوى إجابة مرتفعة، تراوحت المتوسطات الحسابية لإجابات عينة الدراسة عليها بين (4.450– 3.683) وقد تبين من النتائج أن من أهم الضغوط الاجتماعية التي تتعرض لها نزيلات مراكز الإصلاح والتأهيل تتمثل في الفقرة رقم (16) والتي تنص على: " أجد صعوبة في تحمل دوري كأم ومعيل للأسرة في آن واحد "، وقد حققت هذه الفقرة الترتيب الأول من حيث الأهمية بمتوسط حسابي (4.450)، وفي الترتيب الثاني الفقرة التي تنص على: " لا أرغب بالخروج من المنزل كي لا أتعرض لمواقف محرجة

من المحطين " بمتوسط حسابي (4.300)، وفي الترتيب الثالث الفقرة التي تنص " ألوم نفسي باستمرار على وضعي المالي حاليا" بمتوسط حسابي (4.291). وفي الترتيب الرابع الفقرة التي تنص " أجد صعوبة في التكيف مع أوضاعي المالية." بمتوسط حسابي (4.150).

أما باقي الفقرات فقد حققت مستوى إجابة متوسطة تراوحت المتوسطات الحسابية لإجابات عينة الدراسة عليها بين (3.667– 3.00) وقد تمثلت أهم الضغوط الاجتماعية التي تتعرض لها الغارمات من نزيلات مراكز الإصلاح والتأهيل في المجتمع الأردني من وجهة نظرهن والتي جاءت بمستوى متوسط في الفقرة رقم (4) والتي تنص على " أعجز عن التعامل مع مشاكل أبنائي " بمتوسط حسابي (3.667). تلاها الفقرة التي تنص " يبعدني الآخرين عن المشاركة في مناسباتهم الاجتماعية " بمتوسط حسابي (3.662)، وفي الترتيب الأخير الفقرة " أجد صعوبة في إنشاء العلاقات مع الجيران " بمتوسط حسابي (3.300).

وأوضحت النتائج أن قيم الانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدِّراسة على جميع فقرات محور الضغوط الاجتماعية التي تتعرض لها الغارمات من نزيلات مراكز الإصلاح والتأهيل في المجتمع الأردني من وجهة نظرهن قد تراوحت بين (1.39 –0.91) مما يشير إلى تركز مستوى استجابات عينة الدراسة على فقرات هذا المحور وعدم تشتتها، مما يدل على سلامة الاستدلال من الإجابات على فقرات المحور.

ثانياً": محور الضغوط الاقتصادية التي تتعرض لها الغارمات من نزيلات مراكز الإصلاح والتأهيل في المجتمع الأردني.

للتعرف على مستوى الضغوط الاقتصادية التي تتعرض لها الغارمات من نزيلات مراكز الإصلاح والتأهيل في المجتمع الأردني تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب حسب الأهمية لإجابات النزيلات من أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات المحور الثاني من أداة الدراسة، والجدول (5) يوضح النتائج.

جدول (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة نحو المستوى العام للضغوط الاقتصادية التي تتعرض لها الغارمات من نزيلات مراكز الإصلاح والتأهيل

الرقم	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
6	مستوى دخلي لا يتناسب مع ما هو مطلوب مني.	4.650	0.76	1	مرتفع
7	أعاني من عدم القدرة على تلبية احتياجاتي الشخصية.	4.550	0.70	2	مرتفع
12	أعاني من عدم القدرة على إعداد ميزانية للاحتياجات الأسرية.	4.450	0.83	3	مرتفع

الرقم	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
15	لا أستطيع إدارة شؤوني المالية.	4.333	0.97	4	مرتفع
2	ألجا للاقتراض من الآخرين لتلبية احتياجات الأسرة.	4.317	0.98	5	مرتفع
16	أشعر بأن مواردي المالية الغير كافية أثرت على مستوى الخدمات الصحية التي احتاجها أنا وأسرتي	4.300	0.89	6	مرتفع
18	أشعر بالعجز أمام الضغوط المادية مع بداية العام الدراسي والأعياد.	4.300	1.08	7	مرتفع
10	يرهقني عدم القدرة على التخلص من الديون المتراكمة	4.283	1.17	8	مرتفع
1	أشعر بالعجز من توفير متطلبات الحياة اليومية	4.233	0.95	9	مرتفع
14	أشعر بالذنب لوجود ضغوط مادية تمنعني وأسرتي من الخروج للترويح عن النفس	4.117	1.21	10	مرتفع
11	يرهقني عدم تعاون زوجي للإنفاق على أبنائي مما يسبب لي عبء مادي	4.100	1.09	11	مرتفع
17	لا يوجد برامج تدريبية تساعدني على زيادة دخلي	4.033	0.97	12	مرتفع
4	أعاني قلة المساعدات الحكومية المادية .	3.933	1.12	13	مرتفع
13	يزعجني عدم تقدير أبنائي للظروف المادية.	3.917	1.11	14	مرتفع
9	لا أشارك بالكثير من المناسبات الاجتماعية بسبب قلة الدخل.	3.650	1.15	15	متوسط
3	لا يشاركني الأقارب في مواجهة العجز المادي للأسرة.	3.500	1.06	16	متوسط

العدد ثلاث وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيار – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الرقم	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
5	يعاني أبنائي من سوء التغذية بسبب قلة الدخل.	3.050	1.12	17	متوسط
8	يواجه أبنائي الحرمان من التعليم بسبب قلة الدخل.	2.933	1.14	18	متوسط
–	المستوى العام الضغوط الاقتصادية	4.036	670.	–	مرتفع

يتضح من النتائج في الجدول (5) أن المستوى العام للضغوط الاقتصادية التي تتعرض لها الغارمات من نزيلات مراكز الإصلاح والتأهيل في المجتمع الأردني من وجهة نظرهن قد جاء مرتفعاً، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لاستجابات عينة الدِّراسة على جميع فقرات المحور (4.036) من (5) بانحراف معياري (0.67)، وتكشف استجابات عينة الدِّراسة على فقرات هذا المحور أن (14) فقرة من أصل (18) فقرة قد حققت مستوى إجابة مرتفعة، تراوحت المتوسطات الحسابية لإجابات عينة الدراسة عليها بين (4.650– 3.917) وقد تبين من النتائج أن من أهم الضغوط الاقتصادية التي تتعرض لها نزيلات مراكز الإصلاح والتأهيل تتمثل في الفقرة رقم (6) والتي تنص على: " مستوى دخلي لا يتناسب مع ما هو مطلوب مني "، وقد حققت هذه الفقرة الترتيب الأول من حيث الأهمية بمتوسط حسابي (4.650)، وفي الترتيب الثاني الفقرة التي تنص على: " أعاني من عدم القدرة على تلبية احتياجاتي الشخصية " بمتوسط حسابي (4.300)، وفي الترتيب الثالث الفقرة التي تنص " أعاني من عدم القدرة على إعداد ميزانية للاحتياجات الأسرية " بمتوسط حسابي (4.450). وفي الترتيب الرابع الفقرة التي تنص " لا أستطيع إدارة شؤوني المالية. بمتوسط حسابي (4.333).

أما باقي الفقرات فقد حققت مستوى إجابة متوسطة تراوحت المتوسطات الحسابية لإجابات عينة الدراسة عليها بين (3.650– 2.933) وقد تمثلت أهم الضغوط الاقتصادية التي تتعرض لها نزيلات مراكز الإصلاح والتأهيل في المجتمع الأردني من وجهة نظرهن والتي جاءت بمستوى متوسط في الفقرة رقم (9) والتي تنص على " لا أشارك بالكثير من المناسبات الاجتماعية بسبب قلة الدخل " بمتوسط حسابي (3.650). تلاها الفقرة التي تنص " لا يشاركني الأقارب في مواجهة العجز المادي للأسرة " بمتوسط حسابي (3.500)، وفي الترتيب الأخير الفقرة " يواجه أبنائي الحرمان من التعليم بسبب قلة الدخل " بمتوسط حسابي (2.933).

وأوضحت النتائج أن قيم الانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدِّراسة على جميع فقرات محور الضغوط الاقتصادية التي تتعرض لها الغارمات من نزيلات مراكز الإصلاح والتأهيل في المجتمع الأردني من وجهة نظرهن قد تراوحت بين (1.21 –0.70) مما يشير إلى تركز مستوى استجابات عينة الدراسة على فقرات هذا المحور وعدم تشتتها، مما يدل على سلامة الاستدلال من الإجابات على فقرات المحور.

ثالثاً": محور الضغوط القانونية التي تتعرض لها الغارمات من نزيلات مراكز الإصلاح والتأهيل في المجتمع الأردني.

للتعرف على مستوى الضغوط القانونية التي تتعرض لها الغارمات من نزيلات مراكز الإصلاح والتأهيل في المجتمع الأردني تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب حسب الأهمية لإجابات النزيلات من أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات المحور الثالث من أداة الدراسة، والجدول (6) يوضح النتائج.

جدول (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة نحو المستوى العام للضغوط القانونية التي تتعرض لها الغارمات من نزيلات مراكز الإصلاح والتأهيل

الرقم	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
6	عدم وجود قانون خاص لتحسين الأوضاع المادية للغارمات.	4.367	0.97	1	مرتفع
13	لا يوجد دعم قانوني لإنشاء منظمات غير حكومية لدعم الغارمة مادياً	4.276	1.16	2	مرتفع
9	لا تتحمل الدولة نفقات تعليم أبناء الغارمات خلال فترة محكوميتها.	4.235	0.97	3	مرتفع
19	لا يوجد نصوص قانونية تضمن وجود برامج تأهيلية حكومية لمساعدة الغارمات	4.210	0.95	4	مرتفع
10	لا توجد عقوبات بديلة لمساعدة الغارمات تتناسب مع ظروفها المادية.	4.200	0.88	5	مرتفع
17	عدم وجود حملات توعية في القرى الأكثر فقر تحذر من أضرار اللجوء إلى القروض غير الآمنة.	4.183	1.05	6	مرتفع
21	عدم وجود نصوص قانونية تشجع الأفراد والأشخاص المعنوية على سداد ديون الغارمات مقابل خصمها من الضريبة المستحقة عليهم للدولة.	4.150	1.01	7	مرتفع

الرقم	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
16	عدم وجود مؤسسات قانونية عاملة على سداد ديون الغارمات.	4.117	1.01	8	مرتفع
7	لا يسعى القانون لإيجاد فرص عمل كافية للغارمات بدل من سجنها.	4.100	1.20	9	مرتفع
20	لا تتحمل الدولة مسؤوليتها في رعاية أسر الغارمات أثناء فترة الحبس.	4.067	1.04	10	مرتفع
8	لا يوجد توعية قانونية خاصة لزيادة وعي الغارمة بالأضرار المترتبة من عدم القدرة على سداد القروض.	4.050	1.16	11	مرتفع
15	عدم إنشاء قاعدة بيانات قانونية موحدة لحصر المستحقات لضمان عدم ازدواجية سداد القرض لأكثر من جهة.	4.000	1.15	12	مرتفع
14	عدم وجود استراتيجيات وخطط قومية خاصة للتعامل مع الغارمات.	4.000	1.03	13	مرتفع
4	لا توجد منظمة تختص بتوعية الغارمات بعقد مهنة القانونية وطرق المطالبة بها.	3.967	1.25	14	مرتفع
11	لا يوجد نص قانوني يمنع تطبيق عقوبة عدم سداد الغارمة القرض في حال أكانت حامل.	3.833	1.28	15	مرتفع
18	لا يوجد نصوص قانونية تضمن وجود فرص تعليمية مهنية وتشغيلية في سجن النساء في الأردن.	3.833	0.99	16	مرتفع
12	عدم وضع ضوابط وقيود يجب على المحكمة التقيد بها قبل صدور العقوبة.	3.733	1.34	17	مرتفع

العدد ثلاث وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيار – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الرقم	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
3	لا تنظم المحاكم ندوات قانونية لتوعية المقيمين بمشاكل واحتياجات الغارمات.	3.617	1.37	18	متوسط
2	لا تسعى المحاكم للتفاوض مع أصحاب القروض لصالح الغارمات.	3.583	1.24	19	متوسط
5	صعوبة إجراءات الحصول على الخدمات القانونية للغارمات.	3.583	1.31	20	متوسط
1	لا تخصص المحكمة محامين للدفاع عن الغارمات بشكل مجاني.	3.533	1.17	21	متوسط
–	المستوى العام لفقرات الضغوط القانونية وعلاقتها بالتفكك الاسري في المجتمع الأردني	9763.	740.	–	مرتفع

يتضح من النتائج في الجدول (6) أن المستوى العام للضغوط القانونية التي تتعرض لها الغارمات من نزيلات مراكز الإصلاح والتأهيل في المجتمع الأردني من وجهة نظرهن قد جاء مرتفعاً، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لاستجابات عينة الدِّراسة على جميع فقرات المحور (3.976) من (5) بانحراف معياري (0.74)، وتكشف استجابات عينة الدِّراسة على فقرات هذا المحور أن (17) فقرة من أصل (21) فقرة قد حققت مستوى إجابة مرتفعة، تراوحت المتوسطات الحسابية لإجابات عينة الدراسة عليها بين (4.367– 3.773) وقد تبين من النتائج أن من أهم الضغوط القانونية التي تتعرض لها نزيلات مراكز الإصلاح والتأهيل تتمثل في الفقرة رقم (6) والتي تنص على: " عدم وجود قانون خاص لتحسين الأوضاع المادية للغارمات "، وقد حققت هذه الفقرة الترتيب الأول من حيث الأهمية بمتوسط حسابي (4.367)، وفي الترتيب الثاني الفقرة التي تنص على: " يوجد دعم قانوني لإنشاء منظمات غير حكومية لدعم الغارمة مادياً " بمتوسط حسابي (4.276)، وفي الترتيب الثالث الفقرة التي تنص " لا تتحمل الدولة نفقات تعليم أبناء الغارمات خلال فترة محكوميتها " بمتوسط حسابي (4.235). وفي الترتيب الرابع الفقرة التي تنص " لا يوجد نصوص قانونية تضمن وجود برامج تأهيلية حكومية لمساعدة الغارمات. بمتوسط حسابي (4.210).

أما باقي الفقرات فقد حققت مستوى إجابة متوسطة تراوحت المتوسطات الحسابية لإجابات عينة الدراسة عليها بين (3.617– 3.533) وقد تمثلت أهم الضغوط القانونية التي تتعرض لها نزيلات مراكز الإصلاح والتأهيل في المجتمع الأردني من وجهة نظرهن والتي جاءت بمستوى متوسط في الفقرة رقم (3) والتي تنص على " لا تنظم المحاكم ندوات قانونية لتوعية المقيمين بمشاكل واحتياجات الغارمات " بمتوسط حسابي (3.617). تلاها الفقرة التي تنص " لا تسعى المحاكم للتفاوض مع أصحاب القروض لصالح الغارمات "

العدد ثلاث وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيار – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

بمتوسط حسابي (3.583)، وفي الترتيب الأخير الفقرة " لا تخصص المحكمة محامين للدفاع عن الغارمات بشكل مجاني " بمتوسط حسابي (3.533).

وأوضحت النتائج أن قيم الانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدِّراسة على جميع فقرات محور الضغوط القانونية التي تتعرض لها نزيلات مراكز الإصلاح والتأهيل في المجتمع الأردني من وجهة نظرهن قد تراوحت بين (1.37 –0.65) مما يشير إلى تركز مستوى استجابات عينة الدراسة على فقرات هذا المحور وعدم تشتتها، مما يدل على سلامة الاستدلال من الإجابات على فقرات المحور.

تعزى هذه النتيجة أن التطور الذي الذي أصاب جميع مناحي الحياة فقد تعرضت الأسرة إلى كثير من المشكلات والضغوط والمتطلبات، الأمر الذي ساهم في التأثير في دور الأسرة، وبالرغم من أن غالبية الأسر الأردنية يرأسها ذكور (88.5%) في حين أن (11.5%) فقط ترأسها نساء إلا أن القضايا الإنسانية وخصوصاً تلك المتعلقة بحياة وإنسانية الإنسان لا تسير وفقاً لنسب وأرقام فقط، حيث أن الشواهد تؤكد أن أثر الفقر على الأسر التي ترأسها نساء يكون في العادة أكبر نظراً لتحملهن أعباء الأبناء غالباً والدور البديل الذي تقوم به (بدل الزوج) بالإضافة إلى دورها الأصلي، وبالتالي تزداد الأعباء الاقتصادية والاجتماعية والنفسية عليها، خصوصاً أن معظم الأسر الفقيرة كبيرة الحجم، حيث ترتفع نسبة صغار السن عن 4 سنوات في شريحة الفقراء في الأردن (5.51%) مقابل (3.7%) في شريحة الأغنياء، مما يشير إلى ارتفاع مستويات الإنجاب في شريحة الفقراء مقارنة مع الأغنياء، حيث يبلغ معدل الإنجاب (5.2) طفل للأنثى في شريحة الفقراء مقابل (4) طفل للأنثى في شريحة الأغنياء، وبالتالي ارتفاع نسبة الإعالة كلما ارتفعنا من الأغنى للأفقر، كما أن السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة، يشكلون النصف في شريحة الفقراء، وهذا يوضح الأعباء الإضافية على المرأة .وإذا ما اضفنا إلى ذلك انخفاض المستوى التعليمي للمرأة الفقيرة بشكل عام، حيث أن نسبة اللواتي لا يحملن أي مؤهل تعليمي قبل الأساسي ترتفع في شريحة الفقراء (6.57%) ، فإن ذلك يعني أن فرص الحصول على عمل تقل وبالتالي يكون الفقر أكثر تأثيراً على أسرهن، حيث أن هناك علاقة مابين مستويات التعليم المنخفضة للأزواج والزوجات، وكذلك مستويات دخل الأسرة المنخفضة، وبين جميع أنواع وأنماط سوء المعاملة والعنف ضد النساء حسب نتائج بعض الدراسات وكذلك فإن هناك علاقة بين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة الغارمة.

التوصيات:

1– ضرورة تحديد جهة حكومية تتولى مهام تابعة المؤسسات الإقتراضية بشكل دوري وفقاً لمنهجية واضحة لمنع استغلال عن طريق إيصالات أمانة أو الشيكات وتوفير الضمانة المدينة للسداد، إضافة إلى أنه يجب عى الحكوة طرح تصورات لسياسات حماية اجتماعية للنساء الغارمات والوقاية من الوصول إلى عقوبة السجن من خلال سياسات يساهم فيها الشركاء متعددون لتحقيق الحماية لهن.

2– تمكين لبمرأة ودعمها اقتصاديا من خلال دعم المشارع الصغيرة والمتوسطة التي تساعدهن على الحياة، وإعطائهن فترة سماح مناسبة للسداد.

3– إجراإحصائيات على النساء الغارمات العائدات إلى مركز الإصلاح والتأهيل والعمل على تدخل كافة مؤسسات الدولة من أجل تسديد المبالغ المحكوم عليهن بها.

قائمة المراجع:

أ-المراجع العربية

أبو زيد، أسماء (2018). دور الأخصائي الاجتماعي في تحقيق الحماية الاجتماعية للنساء الغارمات من منظور طريقة خدمة الجماعة. **مجلة الخدمة الاجتماعية**، 2(3)، 44-76.

حامد، فضل والطنبولي، عزة (2020). تصور مقترح من منظور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية للتخفيف من حدة الضغوط الحياتية لأبناء السجينات الغارمات. **مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية**، 49(1)، 23-60.

الحسن، إحسان (2008) **علم الإجرام، دراسة تحليلية عن دور العوامل الاجتماعية في الجريمة**، جامعة بغداد.

الحسنات، عنود والشمايلة، زيد (2020). العوامل المؤدية للجوء الغارمات نحو الاقتراض وعلاقتها بالوصم الاجتماعي لهن: دراسة ميدانية. **مجلة التربية في جامعة الأزهر**، 11(23)، 101-132.

حليم، نادية(2014) **أوضاع المرأة واحتياجاتها في الأسر الأكثر فقراً، برنامج بحوث المرأة**، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية.

الحوتي، فتحية(2021) الغارمات في مصر بين المسئولية الاجتماعية والأدانة الجنائية: دراسة لطائفة من الحالات المختارة بسجن المنصورة العمومي، **مجلة الآداب جامعة الفيوم**، 13(2)، 2490-2587.

خليل، منى(2020) **شبكة الأمان الاجتماعي وتحسين نوعية حياة الفقراء**، القاهرة: المكتب الجامعي الحديث.

رحماني، منصور (2016) **المدخل في علم العقاب الحديث**، دار النهضة، القاهرة، مصر.

الرمادي آية (2020). إسهامات منظمات المجتمع المدني في تحسين نوعية حياة الغارمات: دراسة من منظور طريقة تنظيم المجتمع. **مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية**، 32(44)، 21-43.

سرحان، مها(2014) **تصور مقترح من منظور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية لتفعيل خدمات الرعاية الاجتماعية للغارمات وأسرهن**، رسالة ماجستير غير منشورة، جمعة حلوان، مصر.

الصيفي، عبد الفتاح (2005) **علم الإجرام وعلم العقاب**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر.

عبد اللَّطيف، رشاد (2013). **الرعاية الاجتماعيَّة جوهر الخدمة الاجتماعيَّة** .القاهرة: دار النور للطباعة.

عبد المقصود، شيماء(2013) الضغوط الحياتية لسجينات الفقر المفرج عنهن وعلاقتها بالتوافق الشخصي والاجتماعي لهن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلوان، مصر.

عثمان، عبد الفتاح (2020). **مقدمة في الخدمة الاجتماعيَّة** .القاهرة: مكتبة الأنجلو المصريَّة.

العفيف، محمد (2010) **أصول علم العقاب والاجرام**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

ماهر، علي (2007). **الخدمة الاجتماعيَّة في مجال الأسرة والطفولة معالجة من منظور الممارسة العامَّة في الخدمة الاجتماعيَّة**، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي،جامعة حلوان،مصر.

مسعد، محى(2013) **التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العالم العربي(ثورات الربيع العربي)** الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

المعايطة، رودينة، الصرايرة، ولاء(2021) العوامل الاجتماعية المؤدية إلى عودة المرأة الغارمة إلى مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن، **مجلة كلية التربية جامعة الأزهر**، 40(189)، 530-559.

نعمان، اسماعيل (2015) تفسر ظاهرة العود الى الجريمة بموجب نظرية الوصم الاجتماعي، **مجلة كلية الاداب** المجلد 70 العدد 69، جامعة بغداد.

الوريكات، عايد (2014) **نظريات علم الجريمة**، عمان: دار وائل للنشروالتوزيع.

الوريكات، محمد عبدالله (2008). **أصول علمي الإجرام والعقاب**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الوقائع الاخبارية(2019) الغارمات في الأردن، متوفر عبر الموقع الإلكتروني http:// www. Alwakaai.com\ post. Php? Id= 330696.

ب- المراجع الأجنبية:

Adams, Mike (2003) **Labeling And Delinquency**. Available On www.looksmend .com

Bhandar, A (2019). **-Socio-Legal Status Of Women Prisoners And Their Dependent Children: A Study Of Central Jails Of Rajasthan**, Sociology And Criminology-Open Access.

Callahan, S Leonard, A. and Robinson, V (2020). **Reducing Economic Disparities For Female Offenders: The Oxford House Model,** Alcohol Treat Q.

Dirks, M. A., Treat, T. A., & Weersing, R. (2017). Integrating Theoretical, Measurement, and Intervention Models of Youth Social Competence. Clinical Psychology Review, 27 (3), 327-349.

Durkheim, Emile (1951). **Anomic Suicide, In Theories of Deviance**, Edition By Stuart Traub & Craige Little, (p-2).

Fleming, M (1993). **Women Job – Stress And Heading A House Hold**, The University Of North Car Lima At Chapel Hill.

Liu, L., Chui, W.H (2018). **Social Support and Chinese Female Offenders Prison Adjustment Nanjing University**, China' The University Of Hong Kong The Prison Journal**.**

Matt, S (2004). **A Case Study Of Social And Political Economic Determinate Of Female Headed Use Hold Party In Kanga Batswana**, Mesa, University Of Guelph, Canada.

Mikhail, Z (2006). **Effects Of Mother's Asset Son Expectation And Children's Educational A Achievement In Female –Headed Households Working Single Center Of Social Development,** New York.

Moses, G.G, (2014).**A Study Of The Reintegration Experiences Of Female Offenders Three Years After Release From Prison, Chappelle University**, ProQuest Dissertations Publishing.

Raymond, C (2007). **Single Mather's And Their Adolescent Sons**, D.S.W Howard University.

Salovey, P & Mayer. J. D. (2012): Emotional Intelligence Imagination, Cognition and Personality, 9 (3), 185- 211. 8.

Schweitzer, Jennifer (2014). **The Co- Occurrence Of Multiple And Overlapping Demands Among Leaving Prison: Minnesota State University Mankato**, Pro Quest Dissertations Punishing.

العدد ثلاث وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيار – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

"Social, Economic and Legal Pressures of Jordanian women Debtors in Jordanian Society from their Point of View"

Researcher:
Randa Khalil Hamed Hussein
PhD student in the Department of Sociology - Specialization in Criminology/ Mutah University. * Professor of Sociology, Dr. Fayez Abdel Qader Al-Majali - College of Social Sciences/ Mutah University.
Mutah University 2022

Abstract:

The study aimed to identify the social, economic and legal pressures of Jordanian women in debt in Jordanian society from their point of view. The descriptive analytical approach was used in the study to achieve its objectives by developing a questionnaire that consisted of (57) items aimed at measuring the pressures faced by inmates of reform and rehabilitation centers in the community. The study sample consisted of (80) female inmates, who constituted 4.01% of the total study population, and constituted 96.71% of the number of questionnaires that were applied.

The results showed that, the general level of social, economic and legal pressures on female inmates of reform and rehabilitation centers in Jordanian society was at a high level, the study recommended the necessity of identifying a government agency that undertakes the tasks of the borrowing institutions periodically according to a clear methodology to prevent exploitation through trust receipts or checks and to provide a debt guarantee for payment, in addition to the fact that the government should present perceptions of social protection policies for women in debt and prevent access to prison sentences through Policies in which multiple partners contribute to achieve their protection.
Keywords: Social, Economic, Legal pressures, Debtor, Jordanian society.